الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون –تيارت–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

موسومة بـــ:

السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية 1870-1852

من إعداد الطالبتين:

- شلول نبيلة
- بخات عيدة

إشراف:

أ.حسنة كمال

لجنة المناقشة:

د.بليل محمد.....رئيسا

أ.حسنة كمال.....مشرفا ومقررا

د.زاهي محمد.....مناقشا

السنة الجامعية:1437-1438هـ/2016-2017م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم

والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا

إلى انجاز هذا العمل .

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في أنجاز هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف حسنة كمال الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته .

ولا يفوتنا أن نشكر كل من موظفي إدارة قسم العلوم الإنسانية وكذلك الدكتورة الكريمة لزغم فوزية

كما نتقدم بالشكر إلى الذين سهروا على كتابة وطباعة هذه المذكرة .

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

إلى من لا يمكن للكلمات أن تفي بحقهما.

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما.

إلى والداي العزيزين أدامهما الله لي.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي محمد وزوجته الخالدية، حسين، ياسين، رشيد، عبد المالك، والكتكوتة أسيناث

إلى عائلة شلول، قوادري، مبرك، يحيى، بخات، بن يطو، مالكي، بوخرص، زقاوي

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل إلى صديقتي عيدة

إلى من جمعني بهم القدر عائشة، فاطيمة، نجاة، فوزية.

إلى أخواتي التي لم تلدهم أمي سماء، فوزية، سماء، رشيدة، عائشة، خضرة، فضيلة، فتيحة ميمونة، هدى، سعدية، فاطيمة، سعاد

إلى الأطفال الصغار: جيهان، ملاك، رونق، دعاء، رابح، فارس، مريم، عبد الجليل، عبد المنعم سيف الدين، أمين.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

إلى كل من سقط من قلمي سهوا.

شلـــول نبيلة

إهـــداء

الحمد لله لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

فالحمد لله على توفيقه لي لإتمام هذه المذكرة

وإلى نبيه عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام

أهديها إلى من شقت صدري بحبها، وأحببتها حبا لو يكن لي سواها

إلى أمي الغالية.

إلى سندي الدائم في هذه الحياة، إلى الرجل الذي أمدني بالحنان والنصائح "أبي العزيز"

إلى إخوتي: عبد القادر، مولود، خالد، محمد، الحاج

إلى أخواتي: فاطمة وزوجها موسى وابنهما نذير، آية، حسينة، محبوبة، زينب، حليمة، ميمونة، إكرام.

إلى من ساندتني في إنجاز هذه المذكرة صديقة "نبيلة"

إلى من جمعني بهم القدر "فاطمة، عائشة، نجاة، فوزيةن حياة، وجميلة"

إلى جميع عائلة بخات، بردالي، بن يطو، عرباوي.

إلى خطيبي مصطفى وعائلته.

إلى الكتاكيت الصغار "زكرياء، رانيا، إسلام، ريتاج، دعاء علاء

وخاصة الكتكوت "آدم" أطال الله في عمره"

إلى جميع زملاء الدراسة وأساتذة قسم العلوم الإنسانية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

بخات عيدة

قائمة المختصرات:

أ- المختصرات باللغة العربية:

مختصر الكلمة	معناها
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
تع	تعليق
تم	تمهيد
مر	مرجع
ج	جزء
ط	طبعة
طخ	طبعة خاصة
هـ	هكتار
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة
إلخ	إلى آخره
م	مجلد
ن	نسمة
د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ش.و.ك	الشركة الوطنية للكتاب
د.ب	دون بلد
د.ت	دون تاريخ
كلغ	كيلو غرام
P	Page

مقدمة

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من اكبر نماذج الاستعمار الأوروبي الحديث، ويبرز ذلك من خلال السياسة التعسفية المنتهجة من طرف فرنسا في حق الجزائر شعبا وأرضا حيث كانت ترى فرنسا في الجزائر أرض الأحلام، التي يسعى لها كل بلد في الحصول عليها نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي ممتاز والخيرات التي تحظى بها، وبناءا على هذا حاول الاستعمار الفرنسي إيجاد شعب فرنسي بالجزائر، وذالك من خلال تطبيقه لسياسة استيطانية خطيرة سعت إلى مصادرة أراضي الجزائريين واستغلالها لصالح المستوطنين.

استهدف المشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر فرض فكرة الجزائر فرنسية ودليل هذا أنه بعد أربع سنوات من احتلال فرنسا للجزائر صدر ذلك مرسوم 22 جويلية 1834 الذي يقضي تجسيد الفكرة المطروحة أعلاه (الجزائر فرنسية)، ودعم هذا المرسوم بعد بدستور 1848 الذي جاء في نص مادته 109 "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا". ولإنجاح هذه السياسة خططت فرنسا لإستراتيجية تتماشى مع أهدافها المسطرة، فخلقت مناهج وأساليب قمعية مجحفة راح ضحيتها الشعب الجزائري، كما صاغت لهذه الإستراتيجية شروطا قانونية لإضفاء الصبغة القانونية لهذا الوجود الهادف إلى تدمير وهدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وهذا ما دفع بالجزائريين إلى القيام بردود فعل عنيفة تمثلت في المقاومات الشعبية، ولكنها باءت بالفشل، وهذا ما فتح المجال لإدارة الاحتلال في مواصلة مشروعها الاستيطاني.

شهدت السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر سلما من الوقائع التاريخية، كان أساسها مدى قدرة السلطة الاستعمارية في تدعيم وتشجيع الحركة الاستيطانية بالجزائر وأخذوا مسألة الأرض كركيزة ومحور أساسي وهام لتثبيت الهجرات الاستيطانية، فعملت ما في وسعها من اغتصاب وسلب ونهب أراضي الجزائريين من أيديهم وتحويلها إلى يد المعمرين أمّا عن طريق العنف أو اللجوء إلى ترسانة من المراسيم والتشريعات القانونية.

وبناءا على هذا فإن السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر خلال الحكم الإمبراطوري من 1852-1870 تشكل مرحلة أساسية في تاريخ الجزائر كونها تتميز بطابع من

الخصوصية والانفراد عن باقي الفترات الأخرى، وجعلت من الجزائر مجالا من التجارب الاستعمارية الفرنسية التي شملت الأرض والإنسان معا ومن هذا المنطلق صغنا الإشكالية التالية :

– كيف وظف نابليون الثالث السياسة الاستيطانية بالجزائر؟

وتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات كالأتي :

- كيف تطورت هذه السياسة على مدى الحكم الإمبراطوري ؟
- ما هي الأساليب المعتمدة في تحقيق أهداف هذه السياسة ؟
- إلى أي مدى ساهمت القوانين والمراسيم الصادرة أثناء هذا العهد في تثبيت هذه السياسة؟
- كيف انعكست هذه السياسة على المجتمع الجزائري ؟ وفيما تجلت ردود الفعل الجزائري حيالها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على مناهج تاريخية تخدم موضوع بحثنا في مقدمتها المنهج التاريخي الوصفي لوصف الأحداث والوقائع التاريخية والمنهج التحليلي من أجل تحليل وتفسير المادة العلمية.

ومن أجل دراسة الموضوع حاولنا إيجاد هيكل بحث يفي بالغرض، وذلك بإتباع خطة مكونة من مقدمة ومدخل وثلاث فصول أخرى اندرج تحت كل فصل مبحثين وخاتمة، مجموعة من الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

وقع اختيارنا على موضوع السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870، نظرا للأهمية التاريخية التي يكتسيها هذا الموضوع لكونه يدرس إحدى الجوانب المهمة في إطار الصراع الفرنسي الجزائري، ومن ضمن الأسباب التي دفعتنا لهذه الدراسة:

- الكشف عن الخلفيات الاستعمارية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي يلم بها الموضوع.
- تسليط الضوء على سياسة السلب والنهب التي أدت إلى تفقير المجتمع الجزائري .

- قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية في هذا الخصوص بل تناولت هذه الدراسة حضها الكافي بأقلام فرنسية.

- الإطلاع الوافي على السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر إبان هذه المرحلة 1852-1870 .

- عامل الرغبة والميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، لأنه من اخطر المشاريع الاستعمارية التي مست المجتمع الجزائري.

وينحصر موضوع دراستنا في مجال زمني يمتد من 1852-1870، وهذا ما يطابق سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، وقيام الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث إلى غاية سقوطها وقيام النظام المدني 1870 حيث اتسمت هذه الفترة الزمنية بنظام حكم مضطرب وغير مستقر على مبدأ وسياسة واحدة مطبقة في الجزائر، وهذا ما أعطى لهذه الفترة طابع التميز والخصوصية عن باقي فترات الحكم العسكري الأخرى، ويعتبر هذا المجال الزمني مهما في تاريخ الجزائر لما وقع فيه من تغيرات كبرى مست كل أنواع الملكية من جهة وطبيعة المجتمع الجزائري من جهة أخرى، إلى جانب التحولات الاقتصادية أي التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرأسمالي المرتبط بالسوق الرأسمالية .

فالمقدمة تم فيها طرح للموضوع وصياغة إشكالية تخدمه، وتناولنا في مدخل معنون بالسياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر من 1830-1852 مفهوم وأبعاد وأسباب الاستيطان ثم سياسة الاستيطان خلال عهد الحكم الملكي 1830-1848 ثم السياسة الاستيطانية في العهد الجمهوري 1848-1852 وبعدها تطرقنا إلى ردود الفعل الجزائري حيال هذه السياسة.

أما فيما يخص الفصل الأول فأطر تحت عنوان الاستيطان الأوروبي للجزائر ومشاريع فرنسا 1870- 1852، وفي ثنايا هذا الفصل تطرقنا إلى تشجيع فرنسا للهجرات الأوروبية إلى الجزائر وبناء المراكز الاستيطانية لتوطينها، وذكرنا أهم جنسيات المستوطنين بالجزائر والأنشطة التي مارسوها مركزين على المجال الاقتصادي (زراعة،صناعة، تجارة

خدمات ومواصلات)، كما درسنا المشاريع الفرنسية الرأسمالية في إطار التنازلات المجانية التي منحت للشركات الرأسمالية وأشخاص أطلق عليهم الرأسماليون .

وفيما يتعلق بالفصل الثاني فعنوناه بالمراسيم الاستيطانية والتشريعات العقارية 1852 – 1870 انطوت خبايا دراسته على جميع المراسيم الصادرة خلال الحكم الإمبراطوري والتي صنفناها حسب فترات الحكم فدرسنا المراسيم الصادرة أثناء حكم راندون 1852-1858، ثم المراسيم الصادرة أثناء حكم وزارة الجزائر والمستعمرات1858 -1860 لتأتي بعدها المراسيم الصادرة خلال عهدة بيليسي 1860-1864، وبعدها المراسيم الصادرة خلال حكم ماكماهون 1864-1870. وركزنا في هذا الفصل على قانون سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863فأحطنا بكل الجوانب التي تخصه من إبراز ظروف صدوره ومضمونه وأهدافه وإجراءاته النظرية والتطبيقية ونتائجه وردود الفعل حوله (الأهالي، الكولون).

وبالنسبة للفصل الثالث الذي سطر تحت عنوان أثار سياسة الاستيطان على الجزائريين وردود فعلهم 1830-1852، تطرقنا من خلاله إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاستيطانية على المجتمع الجزائري، وإلى هجرة الجزائريين خارج الوطن، وفي المقابل لهذه الآثار اتجهنا إلى دراسة ردود فعل جزائرية، كنتيجة حتمية لهذه السياسة بنوعيها السلمية والعنيفة، فحصرنا النوع الأول في الاحتجاجات وشراء الجزائريين أراضي من الكولون، أما النوع الثاني فشمل الأعمال التخريبية والثورات الشعبية وأخذنا نموذجين لدراسة هذا النوع ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864، وثورة المقراني والشيخ الحداد وبومرزاق 1871.

أما الخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات المستخلصة من خلال هذه الدراسة وقائمة الملاحق التي تشير إلى بعض الجداول تبين أهم جنسيات المستوطنين ومراكز استيطانها، وإلى بعض الرسائل والإعلانات الصادرة عن الإمبراطور نابليون الثالث بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

ولقد استندنا في إنجاز هذه الدراسة إلى مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: فرانسوا مسيبروا سانت أورنوا أو الشرف الضائع، وهو كتاب يتناول بالتفصيل السياسة الاستيطانية، والذي أفادنا في معرفة بعض جوانبها وأيضا كتاب أليكسي دي طوكفيل في كتابه نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان وهو كتاب يتناول بالتفصيل الفكر الاستيطاني الفرنسي بالجزائر والذي أفادنا في معرفة الفكر الاستيطاني لنابليون الثالث.

أما المراجع أهمها: عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 بجزءيه الأول والثاني والذي أفادنا في معرفة الهجرات الاستيطانية ومراكز توطينها، هذا بالإضافة إلى مراجع باللغة الفرنسية أهمها كتاب :ch–a–julien, histoire de l’algerie contemporaine الذي أفادنا في معرفة المشاريع الرأسمالية الفرنسية في الجزائر وردود فعل الجزائرية حولها.

بالإضافة إلى المجلات مثل مجلة العصور والأصالة وبعض الملتقيات كملتقى عدة بن داهة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني الصادر عن وزارة المجاهدين، عنوانه الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية أبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962، الذي أفادنا في معرفة المراسيم والتشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية كرسائل الدكتوراه .

وكأي بحث علمي لم تخلوا دراستنا من الصعوبات والعراقيل، المتمثلة في سيطرت الأقلام الفرنسية على هذا الموضوع، ولا يوجد دراسات كثيرة بأقلام وطنية حوله على حد علمنا، قدرتنا المحدودة في ترجمة المصادر الفرنسية، صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية المتخصصة في الموضوع الموجودة في أرشيف ما وراء البحار بفرنسا، طبيعة الموضوع بحد ذاته نظرا لتداخله وترابطه مع مواضيع كثيرة ما تعذر علينا في بعض الأحيان تفادي التكرار.

مدخل:

السياسة الاستيطانية الفرنسية

بالجزائر 1830-1852

منذ وطأة الأقدام الفرنسية بالجزائر لجأت الإدارة الاستعمارية إلى انتهاج سياسة تعسفية، في جميع المجالات، حيث اتخذت من السياسة الاستيطانية كقاعدة تحتية في إخضاع الشعب الجزائري والتحكم فيه.

أولا: السياسة التهجيرية ودعم عملية الاستيطان :

تتمحور عملية الاستيطان في مفهومها العام على أنها الهجرة التي هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بعدة ظروف، اقتصادية، ديمغرافية، طبيعية وهذا ما اعتمدت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية للقضاء على العنصر المحلي الجزائري وتوطين عناصر دخيلة بالجزائر[1].

1-1 الاستيطان (مفهومه، أسبابه، أهدافه):

1-1 -1 مفهوم الاستيطان: هو الخروج إلى بلاد أخرى للخلاص من الأوضاع الصعبة التي يعشونها أناس راغبون في تبديل أوضاعهم[2]، وذلك عن طريق الإقامة في هذا البلد واستغلال ثرواتهم.

1- 1- 2 أسباب الاستيطان: ومن الأسباب التي أدت إلى إتباع هذه السياسة نلمس ما يلي:

– إيجاد مكان واسع لفائض السكان نتيجة الانفجار الديموغرافي التي شهدته أوروبا، وكان ذلك جراء للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الموالية للثورة الصناعية مما أدى إلى البحث عن مناطق نفوذ الاستيطان بالجزائر، ومن هنا انطلق التوسع الاستيطاني بالجزائر منذ سنة 1830 فتنوعت الهجرات الأوروبية منها الدائمة، ومنها المؤقتة، وبذلك ظهر المستوطنون Les nationales وظهر المواطنين les colons[3].

---

[1] الطيب بن إبراهيم، **الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر**، دار المنابع، الجزائر، 2004، ص .157

[2] سعيد احمد تواب، **تاريخ أوروبا المعاصر**، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010 ، ص.25

[3] رحيم محياوي، **دارسة مستقبلية للاستيطان والتوطين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، عنابة، الجزائر 2008 ص117.

– كان وراء هذه السياسة مدارس كبرى ظهرت نهاية القرن 18 وبداية 19 التي اعتمدت على مبرر المجال الحيوي، والذي مفاده تزايد سكان أوربا، كما لعبت التيارات الفكرية دور في تشجيع الهجرة الاستيطانية في مقدمتهم الكاثوليكية والسياسيمونية الذي كان يرأسها الأب أنفتان، والذي كان يري أن الجزائر هي بوابة الدخول للعالم الإسلامي وذلك عن طريق تعمير واستيطان الجزائر بهجرة أوروبية واسعة[1].

1-1- 3 أهداف الاستيطان:

أن استيطان الجزائر في نظر فرنسا كان هو الحل الوحيد للمشاكل التي تتخبط فيها فأخذت هذه الصبغة الاستعمارية كميدان رسمي في تحقيق أهدافها، نذكر منها:

خلف ظروف سياسية ثقافية، ديمغرافية واجتماعية من أجل القضاء على الشعب الجزائري وتهمشيه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية [2]، والسطو على أكبر عدد من الهكتارات من الأراضي واستغلالها للموارد والطاقات البشرية والمادية، تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه بتحميل المستوطنين قسم من أعباء الدفاع لخدمة الاقتصاد الفرنسي[3]، كما هدفت إلى خلق وسيط بين المنتجات الفرنسية الحديثة وإنتاج الشعب الجزائري، وأيضا تزويد الإدارة الاستعمارية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية في جميع المجالات[4] ،كما سعت من خلال هذه السياسة إلى تنقية أوروبا وفرنسا من المشاغبين والمجرمين ودليل هذا قول ماريوس نيكولا : " ... وقد توافد على هذه المدينة من الكادحين والمتعطشين للمال"، وكذلك إلحاق الجزائر شرعا بفرنسا [5].

---

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور، ط 2 ، د.م.ج، الجزائر، 1982، ص44.

[2] أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر،2007 ،ص195 .

[3] بسام عسلي، **المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي1830 –1833**، دار النقايش، بيروت، لبنان، 1982،ص164.

[4] بن يوسف تلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الجزائر ،2004–2005، ص150 .

[5] عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت،1983، ص 40 .

1-2 : سياسة الاستيطان في عهد الحكم الملكي 1830-1848

من أجل دارسة هذه الفترة أو العهد قمنا بتسليط الضوء على أكبر مدعمي الاستيطان بالجزائر ولهذا تطرقنا إلى دراسة السياسة الاستيطانية في عهد الماريشال كلوزيل وبيجو clouzel et bijout.

1-2- 1 السياسة الاستيطانية في عهد الماريشال كلوزيل:

افتتح كلوزيل[1] هذه السياسة بقولة " أيها الفرنسيون لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاءون وعليكم أن تستولوا عليها في المناطق التي تحتلها، وكونوا على يقين أننا ستدعمكم بكل ما نملك من قوة وبالعمل والمثابرة سوف يعيشون هنا شعبا جديدا..." حيث انحصر النوع الأول من الاستيطان في هذه الفترة في المستوطنين، من جنود الحملة العسكرية والمعارضين لحكم شارل العاشر[2]، فقام هؤلاء بالاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة ودليل ذلك اغتصاب الجنرال لـ 1000 هـ تابع لحوش حسن باشا[3] بنواحي الحراش وإعطاءه لمجموعة من الجنود والتي أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية، وفي إطار إنجاح هذه السياسية عرض كلوزيل لهؤلاء المستوطنين عدة امتيازات، كدفع تكاليف سفرهم، وإنشاء مساكن لهم[4]، وتقديم إغراءات أطلق عليها تسمية التنازلات المجانية بالإضافة إلى منحهم رأس مال كاف لانطلاقة أي مشروع بالجزائر، أراد كلوزيل أن يحوّل الجزائر إلى سان

---

[1] وليد يوم 1774/12/12 بفرنسا تولي عدة وظائف في الجيش كقائد جيش في سان دومنتيك تولي القيادة بعد دييورمون أصبح مارشال فرنسا 1831 ثم عين مرة أخرى في الجزائر1835" أنظر أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ج1،ط1 ،دار الغرب الإسلامي ،لبنان 1982،ص 36.

[2] شارل العاشر ملك فرنسا ولد في 1757/10/09 بفرساي وتوفي في 1836/11/06 بغوريتسيا (إيطاليا) وهو آخر ملوك سلالة آل بوربون حيث قامت ثورة جويلية 1830 بطردهم من فرنسا.

[3] حسن باشا بن خير الدين بربروس المولود سنة 1517 بمدللي بالدولة العثمانية وتوفي سنة 1570 بقسنطينة، تولي ولاية الجزائر بعد وفاة حاكمها آغا الطوشي 1544 .

[4] عمار عمورة، الجزائر **بوابة التاريخ خاصة ماقبل التاريخ إلى 1962**،ج2 ،دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 242.

دومينيك وهذا إستنادا لقوله : "أن سهل متيجة بعد تجفيفه وتطهيره سيصبح منطقة خصبة وصالحة لعيش الأوروبيين".[1]

خلف كلوزيل بير تزن Birtzen[2] ثم دوروفيقو Duc Rovigo[3]، حيث في ظل عهدة هذا الأخير وصلت باخرة إلى المرسي الكبير على متنها 400 سويسري وألماني، وزعت عليهم قطع من الأراضي بلغت مساحتها 320 هـ، وبهذا وصل عدد المستوطنين سنة 1832 إلى 25000 مستوطن، وعُرف هذا القائد بأعماله الشنيعة في حق الشعب الجزائري مثل هجومه على قبيلة العوفية التي راح ضحيته 12 ألف جزائري[4]، ونظرا لهذه الاصطدامات العسكرية في الجزائر نضمت جماعة جزائرية مثقفة حملة تنقل الواقع الجزائري المنهار بسبب التجاوزات الفرنسية المطبقة بالجزائر، كان على رأس هذه الجماعة حمدان خوجة[5]، وبناءا على هذا أرسلت لجنة بتحقيق سنة 1833[6] في هذه القضايا والتي أنكرت تصرفات الجيش الفرنسي، ودليل استنكارها إصدار قرار 22 جويلية 1834، الذي يعتبر الجزائر أرض فرنسية[7]، وتعد هذه السنة مرحلة انتقالية في تاريخ الاستيطان الفرنسي بالجزائر، أي الانتقال من مرحلة التردد 1830–1834[8] إلى الاحتلال الرسمي، وبعد هذا

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر،. أبو بكر رحال، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1944، ص 93.

[2] ولد بفاندراك الفرنسية 1778/05/24 وجاء إلى الجزائر في 1830 وعزل من منصبه في ديسمبر من نفس السنة. انظر: بيليسي، **حوليات جزائرية**، تر،. بن تركي نصيرة، م.2، الأصالة، الجزائر، 2013، ص 87.

[3] عين قائدا على القوات الفرنسية في الجزائر 1830 – 1833 عرفت سياسته بالتعسف والاضطهاد، توفي عام 1833 انظر: محمد العربي الزوبيري **مذكرات أحمد باي، حمدان خوجة وبوضربة**، ش.و، ن.ت، الجزائر، 1973، ص 123.

[4] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص 224 .

[5] من قادة الجماعة المتنورين، قاد حزب المقاومة ضد فرنسا، ولد عام 1773 من رواد القومية (أنظر: أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ج 2 ، ط 4 دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992 ،ص 132 .

[6] هي لجنة تحقيق أرسلتها فرنسا إلى الجزائر 1833،/08/08 لدارسة الفترة الممتدة من 1833.09.02 – 1833.10.25 قدمت تقرير إلى الحكومة الفرنسية مقترحة فيه الاحتفاظ بالجزائر(انظر: أحمد خطيب، **حزب الشعب الجزائري** ، ج1 . م .و.ك، الجزائر ،1986، ص 21.

[7] Lahouani addi, **de l'Algérie prés coloniale a l'Algérie coloniale**, Entre prese nationale du lèvre Alger, 1985.p52

[8] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج 2، المرجع السابق، ص 4.

الفاصل التاريخي يعود كلوزيل إلى الحكم مجددا سنة1835 وفي هذا الإطار امتدت عملية الاستيطان إلى كامل التراب الوطني، وبناء على هذا أقيمت أول مستوطنة أوروبية في الجزائر1836 (مستوطنة بوفاريك)، ووزعت بمناسبة تدشينها 536 قطعة أرضية ،مساحة الواحدة منها ثلثي هكتار، واصل كلوزيل الحكم إلى غاية 1839 إلا أن سياسته لم تلقى نجاحا كبيرا لان حتى هذه السنة لم يزد عدد المهاجرين عن 25000 شخص.[1]

1- 2 -2 السياسة الاستيطانية في عهد المارشال بيجو:

بعد انتهاء حكم الجنرال كلوزيل تولي الجنرال بيجو begeaut[2] الحكم من بعده والذي افتتح سياسته الاستيطانية بقوله من البرلمان الفرنسي في 1840/05/14: "حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبي الإقامة فيها دون البحث عن مالكيها "[3]، ومن هنا يتضح لنا أن بيجو عمد إلى سلب أراضي الجزائريين مخططا بذلك إلى الاحتلال الشامل والخروج من دائرة الاحتلال المحدود، وهذا ما تبين من خلال مقولته: " ... فينبغي أن تعملوا بقوة للتوصل للاحتلال الكامل والشامل"، وقد استعمل بيجو سياسة النهب والتخريب التي أدت إلى انهيار الدولة الجزائرية خاصة من عام 1841- 1843 حينما قضي على زمالة الأمير عبد القادر[4].

---

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص 243.

[2] توماس روبر بيجو دولابيكو ميري، المعروف بدوق ديزلي ولد في 1784/10/15 بليمومنج ، عرفت سياسته العنف والقهر، أعلن ولاءه للجيش الفرنسي برتبة ماريشال، عين حاكما على الجزائر في 1840/12/29 _ 22/ 05/ 1847 (انظر: عبد المجيد بوجلة، **مصادرة الأرض وحركة الاستيطان، دارسة في فكر المريشال بيجو**، (أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، 2007، ص 87.

[3] عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، ط1، 2002، ص 118.

[4] أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر (1830-1847)**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط3، 2008 ج1، ص342.

طبق بيجو سياسة السيف والمحراث في اغتصاب الأراضي الجزائرية[1] مدعما هذه السياسة ماديا ومعنويا وذلك عن طريق توفير السكن وضمان الرواتب والحماية العسكرية للمعمرين،وهذا الدعم سمح بظهور قرى ومراكز استيطانية[2]، ففي البداية أقام بيجو سبع قرى نموذجية من بينها المستوطنة التي أقامها بالقرب من القليعة 1841 ومنح قطعة أرض لكتيبة الفيلق وإقامة مستوطنة عسكرية أخرى ببني مراد الواقعة بين البليدة وبوفاريك، وبهذا يمكن حصر القرى من عام 1843-1845 إلى 35000 قرية استيطانية، وفي عام 1843 وصل إلى المراسي الجزائرية 14000 مهاجر، أكثر من 12000 من الفرنسيين والباقي من السويسرين والألمان والأسبان، والايطاليين والمالطيين، وفي سنة 1845 وصل إلى الجزائر 48000 مهاجر أوروبي[3]، كما ظهر نوع ثاني من المستوطنين في هذه الفترة إلى جانب النوع الأول (طباخين، جنود، معارضين) أطلق عليه تسمية أصحاب القفازات الصفراء les colon en gants jaunes، استوطنت الأراضي الساحلية وقامت بزراعتها، أما بيجو فكان يطلق عليها اسم القفازات المدبوغة والقبعات الحريرية les colon en gants tannes et en chapeaux de soie، أما الفئة الأخرى كانت فئة المعمرين الذين كان هدفهم من الهجرة الاستيلاء على الجزائر[4]، يضاف إليها المتعصبين الدينيين الفئات المذكورة أعلاه (ألمان، الخ ...)، وكإحصاء لعدد المستوطنين طيلة فترة حكم بيجو 1841-1847 نجد عددهم قد بلغ 100.000 أي زيادة بنسبة 42%، وهذا ما دفع بالشعب الجزائري إلى الرد على هذه السياسة كانتفاضة الطرق الصوفية، لكن رد بيجو كان فضيع على هذه

[1] abdelghani megherabi, **la paysannerieè Algérienne face a la colonisation**, Entrprèse nationale du levre Alger, 1979 , p28

[2] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب الإسلامي**، دار الحكمة الجزائر، 2010 ص 120،122 .

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د .م.ج ،2007 ، ص14.

[4] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص121.

الانتفاضة ونحن في هذا الصدد نتحدث عن مذبحة غار فراشيش[1]، وفيما يخص الإعلام الذي كان ينشر أخبار هذه الفترة نشرة القوانين bulletin des lois، ونشرة الأحداث لقائد القوات bulletin des éventement de chef général.[2]

1- 3 سياسة الاستيطان في العهد الجمهوري 1848 -1852

بعد سقوط عرش لويس فليب louis Philipe [3] 1848، وزوال نظام الحكم الملكي قام النظام الجمهوري بفرنسا، ثم اتبعت هذه الجمهورية سياسية استيطانية تخدم مصالحها حيث افتتحت باب الاستيطان بوضع خطة لتهجير 20.000 أوروبي إلى الجزائر، فاعتمد مجلس النواب الفرنسي على قطع مبلغ 50 مليون فرنك من الميزانية لتمثيل هذه المرحلة وهذا كحل لإسكات أصوات العمال المعارضين للسياسة الفرنسية فقامت بتهجير من باريس وحدها حوالي 15000 لشخص ووطنتهم في 42 قرية استيطانية، من بينهم 12 قرية في الجزائر العاصمة، وإعطاء كل مستوطن من10–12هـ مع توفير كل وسائل الاستيطان من منازل وآلات عمل مختلفة وبذور للزراعة وحتى حيوانات، إلى جانب توفير الحماية العسكرية من بين هذه القرى قرية مرانغو الحجوط حاليا[4].

ومنذ سنة 1851 لجأ المستعمرون إلى طريق البيع بالسعر المحدود بالمزاد العلني بينما كانت أراضي الجزائريين تتحول لتصبح الدولة المستعمرة [5]، كما واصلت هذه الجمهورية منح الأراضي مجانا للمستعمرين، وبناء على هذه التنازلات وصل عدد السكان

---

[1] قام بها بيجو ضد قبيلة أولاد رياح 1845/07/07 بناحية الظهرة وذلك بحصار الغار من كل طرف وإشعال نار به (أنظر: أبو قاسم سعد الله **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث**، ج 2،م،و،ك، الجزائر، 1986، ص98.

[2] محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين1881–1914، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني** ،دار سنحاق الدين للكتاب ، الجزائر، 2013، ص17.

[3] ولد سنة 1873 وتوفي 1850 قضت ثورة 1848 على ملكه فر إلى انجلتر،ا، اشتهر بالجبن والنفاق مع اعز أصدقائه. انظر :حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، ط 2.، تق، تع، تح، محمد العربي الزوبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص 40.

[4] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص123.

[5] مصطفي طلاس، **الثورة الجزائرية**، تق، بسام عسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 1948، ص 66.

الأوربيين بالجزائر من سنة 1848 –1851 إلى 152000 شخص[1] من ضمنها 131000 أوروبي و66000 فرنسي و65000 أجنبي، على الرغم من الذين هجرتهم هذه الجمهورية ما يقارب 80000 من بينهم31000 مستوطن أوروبي، مات من منهم 66000من أصل فرنسي، وعاد منهم 700 إلى فرنسا بسبب عدم نجاح مشاريعهم،أما الفلاحين منهم لم يزد عددهم عن 30000، وذلك بسبب أنهم يجهلون أمور الفلاحة ،وعدم تأقلمهم نظرا لصعوبة حياة الريف[2].

ثانيا: التشريعات العقارية الفرنسية 1830–1852:

2–1 التشريعات العقارية 1830–1848:

لقد أدرك ساسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أنه لا يمكن أن يتحقق الاستيطان إلا بانتزاع ملكية الأرض، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف، وبناءا على هذا سنتطرق إلى ترسانة من المراسيم والقرارات تمكننا من تحليل واكتشاف تقنيات الاستيطان وخطواته وأشكاله وجملناها في ما يلي:

- 1830/09/08 – 1830/12/07 أصدرهما الكونت كلوزيل[3] القاضيان يضم أملاك البايلك[4] وأراضي الموظفين الأتراك والذين هاجروا البلاد ومن لم يعمل بهذا القرار في ظرف ثلاثة أيام سوف تفرض عليه غرامة مالية وضم هذه الأملاك إلى أملاك الدومين وبهذا القرارين نستخلص أن إدارة الاحتلال قامت بانتهاك البند الخامس لمعاهدة الاستسلام الموقعة في 05 جويلية 1830[5].

- قرار10جوان 1831 الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد وذلك بأمر من وزير الحربية في 27 ماي 1834.

---

[1] الغالي الغربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر،خلفيات وأبعاد** ، ط خ، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 196.

[2] يحي بوعزير، **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص 14 .

[3] خديجة بقاطش، **الحركة التبشيرية الفرنسية 1839–1871**، دار دحلب، الجزائر، 2007، ص 35.

[4] صالح عباد، **المعمرين والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900**، د.م. ج، الجزائر،1984 ، ص 14.

[5] فارس مسدور ، **الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستدمار**، سعد دحلب، البليدة، دت، ص 5.

- قرار 1832/08/28 إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين والأوروبيين للقوانين الفرنسية.

- قرار 1832/10/25 السيطرة على الأملاك الوقفية ووضعها تحت تصرف المقتصد المدني.

- قرار 1833/03/01 يلزم الملاك والجمعيات الدينية بإيداع وثائق الملكية ومن لم يثبت ملكيتها تصبح ملك للدولة[1].

ومثلما تطرقنا سابقا تعد سنة 1834 منعرج في مرحلة التشريعات العقارية بعودة كلوزيل إلى الحكم سنة 1835[2] ظهرت التشريعات الآتية:

- قرار 1836/10/28 خاص بالتعاملات العقارية بالقطاع القسنطني باستثناء عنابة.
- 1837/07/10 قرار خاص بالتعاملات بين الأوربيين بضواحي الجزائر العاصمة.
- قرار 1838/10/31، 1839/08/21 خاصان بتصحيح الأوقاف[3].

ومع مجيء بيجو عرفت التشريعات العقارية مسلكا أخر، خاصة بعد تصريحه في 05 جانفي 1840: "إني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية"[4] ومن هذا المنطلق بلمس التشريعات الصادرة في عهدته كالتالي:

- 1840/10/03 قرار يقضي إنشاء التعاونيات الفلاحية، 1840/12/01 قرار النظام العام وقعه الكونت فالي valier بمدينة الجزائر.

- 1841/04/12 عمل قرار خاص بمصادرة أراضي الثائرين وإعطائها للمستوطنين العسكريين.

---

[1] محمد الأمين بن يوسف، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830/1870**، (شهادة ماجيستار) ،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران، 2014 ،ص 142 .

[2] أحميدة عميواوي، **اثر السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954**.ط خ، منشورات المركز الوطني، الجزائر،2007 ص 48.

[3] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830–1954**، تر،، محمد المعراجي، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص157.

[4] عمار بوحوش، "**الأرض والهجرة**"، مجلة الأصالة، السنة 2، ع 1، الجزائر، 1992، ص121 .

- 1843/03/23 يقضي المداخيل الوقفية تضم إلى خزينة الاستعمار[1].

- قرار 1844/10/01 قانون مفاده الأرض غير مستغلة التي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة ولا يعترف بعقود الملكية التي كانت قبل الاحتلال[2]، وبهذا القانون تحصلت السلطات الاستعمارية على أراضي شاسعة، كانت بمثابة الخلية الأولى في إرساء مشروعها الاستيطاني (1844/11/01).

- قرار 1845/07/31 القاضي سماح بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي، كإجراء حربي إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أراضي الجزائريين الذين اقترفوا أعمال عدائية ضد الفرنسيين[3].

- 1846/07/01 أباح هذا القرار الاستيلاء على الأراضي غير المستغلة، وكذلك أراضي العرش في حالة ثبوت مشاركتهم في المقاومة[4].

2 – 2 التشريعات العقارية في عهد الجمهورية الثانية 1848 –1852:

بعد ثورة 1848 بفرنسا فتح طريق الهجرة إلى الجزائر، حيث برزت ضرورة ترحيل السكان الذين تسببوا في مصاعب داخلية للدولة، مما دفع بقادة الثورة إلى التهجير كحل ناجح للمشاكل تحقيقا لهذه الغاية، ويمكن تجميل التشريعات العقارية الصادرة إبان هذه الفترة كالأتي:

- قرار 1848/09/19 الذي ينص على إنشاء المستعمرات الفلاحية بالجزائر.

---

[1] حسيبة حماميد، **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية**، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 23 .

[2] هواري عدى، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 – 1896**، تر.عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط 2، 1983، ص 61 .

[3] عبد الطيف ابن أشنهوا، **تكون التخلف في الجزائر**، تر،،نخبة من أساتذة الجزائر،ش.و.ن.ت، الجزائر، د ت، ص 25.

[4] إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830– 1962**، غرناطة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2013، ص166.

- قرار 1848/09/23 نشر نداء للمستوطنين نصه كما يلي:"مهما كانت مهنتهم الراغبين في الانضمام إلى 20 ألف مستوطن لتوجه نحو الجزائر، عليهم أن يعرفوا بأنفسهم" وتشجيعا للهجرة أصدرت فرنسا دليل الكولون الجديد بالجزائر*.

- قرار 1848/09/24 إنشاء لجنة لدارسة ملفات المرشحين للاستيطان وتثبيتهم فيها وكان مشروعهم كالأتي: "إعداد للمستوطنين الجدد قطعة أرض تتراوح مابين هكتار إلى عشر هكتارات، وكذلك توفير لهم وسائل العمل[1] وفي 1848/09/27 أصدر الجنرال لاموريسار la mourraissar*، "شروط القبول المواطنين الراغبين في الهجرة للجزائر"،من بينها عدم السماح الهجرة للأشخاص الذين يفوقون 60 سنة، لقي هذا المشروع نجاح فوصل إلى الجزائر سنة 1848 ،15 ألف مهاجرا من باريس من ضمن20الف مهاجرا ووطنتهم في 22 قرية استيطانية منها 12 في الجزائر، 08 في قسنطينة، 08 في وهران[2].

- 04 نوفمبر 1848 أعلن الدستور الجمهورية الثانية في المادة 109 "إن الجزائر أرض فرنسية" ومنه اصدر قرار في 1851/12/09 يقضي إلغاء التراب المختلط وتقسيم التراب المدني إلى ثلاث عملات في شمال الجزائر وهران، قسنطينة أما الصحراء فخضت للقوانين العسكرية[3].

- 1851/12/04 قرار يقضي تسويق المنتوجات الزراعية للمستوطنين باتجاه فرنسا والعالم الخارجي[4].

---

* ضم مدخل و09 فصول، الفصل الأول حول مرسوم الاستيطان،فصل الثاني الاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء السفر المناخ ودرجة الحرارة 04 الأمراض والرعاية الصحية، 05 المساكن والمباني، 06 الحيوانات وقطعان الماشية، 07 أسعار المواد الاستهلاكية، 08 الصناعات ومختلف المنتوجات 09 علاقة الكولون بالجزائريين.

[1] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص123.

* هو جنرال وزير الحربية فرنسية، أقام بمصلحة الشؤون الحربية وتر،أسها 1837 انظر: بليسي، المرجع السابق، ص72.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص 13 .

[3] يحيى بوعزيز، نفسه، ص 13 .

[4] عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 123.

- 1851/04/26 يقضي هذا القانون تنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوربيين، أي حرية التصرف في الأملاك والعقارات على أنها ملكية خاصة بهم يفعلون ما يشاؤون بها، ومن الإجراءات المتخذة أيضا لصالح الاستيطان هي المشاريع الغابية، حيث بعد الاحتلال أصبحت الغابات ملكا عقاريا لإدارة الاحتلال حرمت الأهالي من استغلالها، ورخصت للمستوطنين تحويل مساحات كبيرة منها إلى أراضي صالحة للزراعة إلى جانب استغلالها صناعيا.[1]

- وفي ظل هذا الإطار سنتطرق إلى قانون 06 جوان 1851 وبمقتضاه ضم الأراضي الغابية لأملاك الدولة، حيث 200 ألف من الأراضي الغابية أصبحت تابعة للدولة ، وتم صدور هذا القانون انطلاقا من تقريرين صادرين عن لجنة حكومية الخاصة بمشروع تأسيس ملكية عقارية بالجزائر[2]، كان التقرير الأول سنة 1850 الذي اقترح إخضاع المعاملات بين الأهالي والمعمرين إلى قانون خاص، والثاني 29 مارس 1851[3] الذي أقر تأسيس ملكية عقارية وتم دمجه بقرار الحكومة الصادرة 1846، وإخراج قانون 16 جوان 1851 المتكون من 05 فصول، فمثلا مادته 01 تقول: " الملكية حق مضمون للجميع لا تميز بين الملاك والأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم"[4] واجه هذا القانون انتقادات حادة من المستوطنين.

- قانون 18جويلية 1851 من ضمن مواده المادة 16: المتاجرة العقارية بين الجزائريين تتم وفق الشرع الإسلامي، وفق القانون المدني في جميع الحالات[5] كما عملت الجمهورية الثانية

---

[1] نصر الدين بن داود، **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني) وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 56.

[2] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر**، (أطروحة ودكتوراه) .جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013.2014 ص 95 .

[3] جلال يحي، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1962** ،ط 1، دار المعرفة الجزائر ،1954 ، ص 230.

[4] صالح حيمر، المرجع السابق ، ص 103–205

[5] صالح حيمر، نفسه، ص 203.

على إعطاء المستوطنون حقوق تمثيلية في المجالس الفرنسية السماح لهم بانتخاب 4 نواب في المجلس التأسيسي، و3 آخرون في المجلس التشريعي العالي.[1]

2-3 دور المكاتب العربية في تدعيم سياسة الاستيطان :

نظرا لجهل فرنسا لغة الجزائر وعقيدتهم وتقاليدهم بادروا إلى إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين، فتأسست المكاتب العربية[2] بمقتضى مرسوم وزاري صادر في الفاتح فيفري 1844 هدفت إلى مراقبة تحركات القبائل والزوايا، وحراسة المشبوه منهم ومساعدة القادة العسكريين في إدارة الأهالي....

حيث بعد استيائهم أنشئت المستوطنات واعتبرت هذه المكاتب أن الجزائريين هم المغتصبين، والأوروبيين هم الغاصبين كانت تتدخل خاصة عندما يتم اغتصاب أراضي الجزائريين لتجنب سخط الأهالي، كما قامت بإعداد وتهيئة الأراضي للهجرات الأوربية إلى القطاع الجزائري، وذلك باستغلال القوات الأهلية كالزملات مثلما هيأت في 20 جانفي 1845، 205 عائلة أوربية في مركز استيطاني بمدينة قالمة.

وبموجب المراسيم الوزارية الصادرة 1844-1846 تم استقرار الكثير من الأوربيين وذلك باستثناء القرى الاستيطانية كقرية سانت شارل*[3].

وبعد إصدار مرسوم 1847/09/01 وضعت القبائل تحت تصرف المكاتب العربية دون تمييز ما بين قطاع مدني أو عسكري، حيث ولدت سياسة الاستيطان وما ترتب عنها من هجرات أهلية صراع بين معمرين وضباط المكاتب، نظرا للتقليص من الأراضي التابعة

---

[1] بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص 123.

[2] فريدناند هيقونيت أحد رؤساء هذه المكاتب عرفها بأنها حلقة وصل بين الجيش الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1836 والجيش الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن.

* أسسها الجنرال برودون 16 نوفمبر 1847 تقع 24 كم جنوب سكيكدة مساحتها 2500 هـ قدم إليها حوالي 400 معمر في أواخر سنة 1848.

[3] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي بالجزائر في ضوء شرق البلاد 1844 -1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص 156.

للقطاع العسكري وبناءا على هذا اصدر مرسوم 1849/02/27 يدعو ضباط هذه المكاتب والمزيد من المساعي من إقامة علاقة طيبة بين المعمرين والأهالي[1] .

لقد لعبت هذه المكاتب دور كبير في تدعيم سياسة الاستيطان، وذلك من خلال مدى خدمة الإدارة الاستعمارية في تثبيت هجرتها بتوفير الأمن لها، وحماية الكولون قدر المستطاع من غضب الأهالي.

ثالثا: ردود الفعل الجزائرية حول هذه السياسة :1830–1852

شدد المستوطنون الغلاة على تعنتهم وإصرارهم بعدم السماح للأهالي في الحصول على حقوقهم، وهذا ما دفعهم إلى المقاومة كرد فعل على ما قامت به سلطات الاحتلال لإرجاع حقوقهم[2]، فخاض بذلك الجزائريون معارك سياسية وعسكرية، فالأولى انطوت على الصراعات السياسية حيث طغى على هذه الصراعات الطابع الفردي كحمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة[3]، وأخذنا هذا الآخر كنموذج للدراسة فقدم عدة عرائض ونصوص إلى البرلمان الفرنسي " إننا نعرض عليكم الحالة البائسة التي تدفع إلى اليأس ....." حيث باشر نضاله السياسي انطلاقا من أولى التنظيمات القومية " حركة المسلمين المتفرنسيين" التي كانت تطالب بالمساواة بين العرب الجزائريين والفرنسيين، والمطالبة بالحكم الذاتي للجزائر.[4]

ونظرا لعدم الاستجابة لهذه المطالب السياسية لجأ الشعب الجزائري على العمل الثوري فخاض عدة انتفاضات وثورات ضد الاحتلال الفرنسي، كثورة ابن زعموم بالعاصمة وضواحيها، وثورة الزعاطشة بناحية الزيبان1848، ثورة الأمير عبد القادر، وأحمد باي... إلخ.

---

[1] عمار عمورة: **الموجز في التاريخ**، المرجع السابق، ص 261.

[2] احميدة عميراوي، **أثر السياسة الاستعمارية والاستيطانية** ، المرجع السابق، ص113.

[3] عمار عمورة : **الموجز في تاريخ الجزائر** ،المرجع السابق.ص146 .

[4] رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830–1889**، ج 1 دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص10.

وكخلاصة من هذا العرض نستنتج أن السياسة الاستيطانية 1830–1852 تتمحور حول تجريد الفرد الجزائري من أعز ما يملك، ألا وهو الأرض وفق تشريعات عقارية سمحت بتوفير جو مناسب للكولون للبقاء في الجزائر، وقاد هذه السياسة عدة متعصبين كالجنرال لكوزيل وبيجو، اللذان يعتبران من أهم مؤيدي السياسة الاستيطانية بالجزائر، على الرغم من ردود الشعب الجزائري من هذه السياسة إلا أنها باءت بالفشل، وهذا ما سمح لسلطة الاحتلال بمواصلة هذه السياسة أثناء الحكم الإمبراطوري 1852–1870.

الفصل الأول

الاستيطان الأوربي ومشاريع فرنسا 1852-1870

تطلب المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر تهجير قوة بشرية من داخل أوروبا وفرنسا إلى الجزائر، وإتاحة الفرصة أمامها للحصول على امتيازات تلصقها بهذا البلد، وكان الهدف من هذه العملية تصهير المجتمع الجزائري مع هذه العناصر المهاجرة، ولإنجاح هذه العملية قامت السلطات الاستعمارية بتدشين عدة مشاريع رأسمالية.

أولا: الهجرات وبناء المراكز الاستيطانية:

تطلبت الهجرات الاستيطانية عملية توطين شاسعة على مستوى القطر الجزائري ومن هذا المنطلق عمدت فرنسا إلى مراحل متتالية، لتجسيد فكرها الاستبطاني بداية بتشجيع الهجرة إلى الجزائر، ثم بناء مراكز استيطانية لهم .

1-1- أهم الهجرات الاستيطانية: لقد تمت هذه الهجرات إلى الجزائر بشكل منظم، وذلك عن طريق ما يلي:

أ- تشجيع الهجرة الأوروبية:

اعتمدت إدارة الاستعمار على مبدأ الدعاية من أجل تشجيع وتكثيف العنصر الأوروبي على العنصر الجزائري قائلة: "...هناك مناخ صحي وسهولة واسعة، وتربة جيدة خصبة سيكون لكم فيها جل الثروة والسعادة..."، وعملت على تشجيع هذه الهجرة مركزة على أولائك الراغبين في الاشتغال بالميدان الزراعي، لأنها كانت ترى أن المزارع عامل فاعل أكثر من رؤوس الأموال في المجال الزراعي[1]، ومن العمليات التنظيمية للهجرة اشتراط فرنسا على الراغبين في الذهاب إلى الجزائر للحصول على رخصة من باريس، وذلك عن طريق تقديم طلبات عن طريق السفراء[2] لهم إلى وزير الحربية، وترفق هذه الطلبات بشهادة أصلية عن السيرة والسن، المهنة وعدد أفراد العائلة، مقابل هذا يتم تقديم تسهيلات من قبل السلطات

[1] إبراهيم الونيسي، **الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19، منطقة سيدي بلعباس -نموذجا-**، مجلة العصور، ع 6-7 الجزائر، جوان -ديسمبر 2005 ، ص 60.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 138.

الاستعمارية لهؤلاء المهاجرين، كالمرور مجانا مع عائلاتهم إلى الجزائر، وعاهدتهم بتوفير الأمن وكل متطلباتهم، ومنحهم امتيازات عديدة[1]، سنتطرق إليها لاحقا.

• كانت توفر لهم شروط السفر والظروف المناسبة، وبهذا الصدد نتطرق إلى قانون 1855 الذي يحد من التجاوزات المحتملة في السفن من الاكتظاظ، وكذلك مراعاة الحالة الصحية[2].

ب - تطور الهجرات الاستيطانية (1852-1870) :

من جراء تشجيع الهجرة الأوروبية للجزائر تنوعت جنسيات المستوطنين، وبناءا على هذا سيتشكل لنا سلم زمني يحمل إحصاءات تطور هذه الهجرات.

• بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين سنة 1854 في الجزائر إلى 520 ألف أوروبي، أي بنسبة تقد بـ 107.14، ويمكن حصر عدد هؤلاء المهاجرين من 1853 إلى غاية 1857 في الجدول التالي[3]:

السنة	عدد المهاجرين	الزيادة بالنسبة المئوية
1853	142.379	6.55
1854	151.712	2.56
1855	155.607	1.72
1856	158.282	14.02
1857	180.472	35.99

[1] عائشة حسيني، **الاستيطان الأوروبي في سهل متيجة**، (أطروحة دكتوراه)، قسم تاريخ علم الآثار، جامعة وهران 2012-2013، ص205.

[2] عدة بن داهة، **الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن 19 (1830-1900)**، مجلة المواقف، ع 4، ديسمبر 2009، ص 03.

[3] احميدة عميراوي، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص78.

أما في سنة 1866 وصل الأوروبيين إلى 20 ألف نسمة، وهذا ما يدل على أن الهجرة إلى الجزائر في تواصل مستمر[1]، وهذا ما يتضح لنا في الجدول التالي: الذي يمثل إحصاءات لبعض المعمرين في عدة دوائر جزائرية سنة 1866[2].

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين بالنسبة لكل هكتار
البليدة	22.003	66.158	3311
تلمسان	5.672	5.966	9524
سطيف	4.501	29.188	1542
سكيكدة	15.538	28.152	5523
العاصمة	60.018	91580	6553
عنابة	16.068	42.909	3744
قالمة	3.297	19.914	2210
قسنطينة	14.352	85.437	1670
مستغانم	11.217	19.023	5896
معسكر	3.440	5.761	5971
مليانة	4.706	13.922	3380
وهران	46.514	104.820	4437
المجموع	**207.326**	**507.803**	

وهذا الجدول يفسر عدد الأراضي التي بحوزة المعمرين وكم من المعمرين الذين يشغلونها.

[1] غالي غربي، المرجع السابق، ص 200.

[2] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814-1962)**، دار العلوم الجزائر، 2002، ص 218. وينظر أيضا: صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925) م.ن.ج.ت، 2010، ص 118.

ج- جنسيات المستوطنين: بالنسبة لجنسيات المستوطنين بالجزائر أبان هذه الفترة نلتمسها من خلال الجدول التالي، الذي يعبر عن وجود جنسيات أوروبية بالجزائر سنة 1855[1]:

انجليز وايرلنديون	434	بلجيكيون وهولنديون	444
إغريق	94	بولونيون	290
برتغاليون	285	سويسريون	2105

يتوزع هؤلاء الأوروبيون على مقاطعات الجزائر الثلاث، يسكن اغلب المستوطنون الأسبان مقاطعة الجزائر ووهران، أما الايطاليون يسكنون مقاطعة قسنطينة.

أما الجدول الموالي يمثل لنا بعض الجنسيات التي وصلت إلى الجزائر من سنة 1851 إلى غاية 1872[2]:

الجنسيات	1851	1856	1861	1966	1872
فرنسيين	66050	92750	112.299	122.119	129.001
اسبانيين	41558	42218	48145	58.510	71366
ايطاليين	7555	9472	11815	16655	18351
أجلو-مالطي	7307	7114	9378	10627	11512
ألمانيين	2854	5440	5816	5436	4933
جنسيات أخرى	5959	3804	5363	4643	9354
المجموع	131.283	160.798	192.646	217.990	245.117

من خلال هذا الجدول نستنتج أن عدد المهاجرين الفرنسيين والأسبان هما الأكبر نسبة، وفي هذا السياق سوف نعطي لمحة عن أهم الهجرات الاستيطانية بالجزائر إبان هذه الفترة:

---

[1] إبراهيم مياسي، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، مجلة المصادر،ع 5، الجزائر، 2010، ص 305.

[2] رشا معزوزي، **هجرة المعمرين الأوروبيين غير الفرنسيين إلى الجزائر ما بين (1830-1870)**، (ماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر)، جامعة ابن خلدون، تيارت، (2015-2016)، ص34.

أ- الهجرة الألمانية :

وصل عدد الألمان من عام (1851-1861) إلى 59 ألف و200 شخص[1] ، حيث استوطنوا في مارس 1854 بواد الحمام 164 مهاجر ألماني، اشتغل هؤلاء في التجارة والحدادة والنجارة، واشتهروا أكثر بزراعة البطاطا وتحصلوا على جائزة مالية سنة 1864م قدرها 60 فرنك كمكافئة لهم عن جودة محصول البطاطا بالبرواقية.

وتعود حيثيات هجرتهم إلى الجزائر في كون ألمانيا لن تستطيع منافسة الدول الأوربية الأخرى في مسايرتهم للتقدم الأوروبي الذي عرفته آنذاك[2]، حضوا بامتيازات عديدة من طرف فرنسا كتوفير الأمن والرعاية الصحية[3]، ومنحهم أراضي زراعية، أما بالنسبة لأماكن تواجدهم فهم كانوا يتوزعون في جميع المناطق، وبنسب متساوية[4].

ب-الهجرة الاسبانية :

• كانت الهجرة الإسبانية للجزائر أكثر بروزا وتزايدا، ويعود ذلك إلى طقس الجزائر الشبيه بطقس أوروبا خاصة منطقة الغرب الجزائري[5].

---

[1] أبو العيد دودو ، **المؤرخون الألمان والجزائر**، مجلة الأصالة،ع 14-15، الجزائر، 1973،.ص 103.

[2] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)**، د.م.ج، الجزائر، 1995، ص 61.

[3] أبو العيد دودو، **دور الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)**، مطابع الشركة الوطنية، الجزائر، 1975 ص87 .

[4] شارل آندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)**، تر، جمال فاطمي وآخرون م1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص277.

[5] جلال يحي، **تاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر (سيطرة أوروبا على العالم)**، ج4، مكتبة الجامع الحديث، مصر ، دت ص466. وانظر أيضا: قنون حياة، **الجالية الاسبانية للسياسة العقارية الفرنسية بالغرب لجزائري (1830-1900)** (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص189.

لعبت العلاقة التاريخية بالغرب الجزائري دور في إحياء ذلك التواجد القديم في المنطقة، ويعني بهذا احتلال الأسبان معظم سواحل الجزائر في القرن 16م ابتداء بالمرسى الكبير[1].

لتعزيز هذه العلاقة من جديد جراء الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات والصراعات[2]، واختلال التوازن بين الكثافة السكانية وانعدام القدرة على تلبية المجتمع لحاجياتهم، نظرا لما كانت تعانيه من الفقر والبطالة والمرض[3].

حيث أغلب المهاجرين من الأسبان هم المتسولين والمتشردين، لهذا كانوا منبوذين من طرف السلطة الاستعمارية، ودليل ذلك سنة 1852 تم إعادة 50 متشردا إلى بلادهم إضافة إلى مكان تواجدهم بالغرب الجزائري، كانوا يتمركزن ببجاية وعنابة وقسنطينة.

- اشتهروا بالملاحة والصيد البحري، كانوا مستبعدين عن الوظائف الرسمية والمهمة، إضافة إلى أنواع أخرى من الهجرات الايطاليين والمالطيين، الذين تمركزوا في الشرق الجزائري وقاموا بممارسة الصيد البحري[4].

نستنتج من خلال هذا أن السلطات الاستعمارية عملت على إنجاح سياستها الاستيطانية على تهيئة الوضع الذي سيتم فيه إفراغ فائض من الفرنسيين ومجموع من الأوروبيين، وذلك عن طريق التنظيم المحكم لهذه الهجرات[5].

---

[1] ابن سحنون الراشدي ، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح، المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، الجزائر، 1973، ص09.

[2] عبد الله عبد الخالق، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 43.

[3] زكي رمزي، **المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة**، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص 13.

[4] كمال كاتب، **أوروبيون أهالي يهود بالجزائر، (1832-1962) حقائق سكان**، تر، رمضان زبدي، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص56.

[5] جون بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، دار القومية، الجزائر، د.ت، ص 05.

1-2/ بناء المراكز الاستيطانية:

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي في إطار ما سمته مصادرة الأراضي من أجل الصالح العام إلى تشكيل مراكز استيطانية[1]، تأسست وفق مخططات استعمارية، كان الهدف منها ضمان وتأمين الاستيطان بالجزائر.

-نماذج عن بعض المراكز الاستيطانية بالغرب الجزائري:

بلغ الإعمار في الغرب الجزائري بمدينة وهران، ووصل إلى تاسلة وصولا إلى سيدي بلعباس، ولهذه الأخيرة تم في سنة 1853 إنشاء عشر مراكز استيطانية، حيث تذكر الإحصائيات إن عدد سكان المدينة قد وصل سنة 1859 إلى 5229 نسمة[2]، كما استقبلت بلاد تواريا الواقعة على بعد 30كم (جنوب مستغانم)[3]، سكان الازاس واللورين ثم مركز سيدي الحسن الواقع على بعد 06 كم غرب مدينة سيدي بلعباس[4]، المركز الاستيطاني بواد الحمام الواقعة على بعد 30 كم (شمال غرب معسكر)، أما مدينة وهران (عمالة وهران) عرفت تشييدات كبرى لإنشاء مناطق استيطانية، واستقبال العديد من الهجرات الأوروبية[5].

المراكز الاستيطانية بالوسط الجزائري:

لا تختلف منطقة الوسط عن منطقة الغرب، من خلال تشييد وإنشاء المراكز الاستيطانية، وكبداية نجد مركز سيدي موسى الواقع جنوب شرق مدينة الجزائر، الذي تم تأسيسه سنة 1853، ومركز رويبة رغاية (شرق مدينة الجزائر) تأسس سنة 1854، أما باتجاه مليانة نجد كل من وادجر وواد رمان[6].

---

[1] انظر الملحق رقم: 01.

[2] انظر الملحق رقم:03.

[3] شارل آندري جوليان، المرجع السابق، ص660.

[4] محمد مجاود، **الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19**، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني(1830))، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2017 ، ص 184 .

[5] شارل آندري جوليان، المرجع السابق، ص 660.

[6] شارل آندري جوليان، نفسه، ص 658.

المراكز الاستيطانية في الشرق الجزائري:

عرفت منطقة الشرق الجزائري بناء مراكز استيطانية وعمليات توطين الهجرات الأوروبية، بشكل كبير بداية مع منطقة القبائل والجدول الأتي يوضح ذلك[1]:

القرية أو المركز	تاريخ قرار الإنشاء	عدد العائلات المستوطنة
سور الغزلان	18 جويلية 1855	انشائات بها مستعمرة زراعية مساحتها 10553هـ
العلمة	25 جويلية 1856	72 عائلة منحت 1127هـ
تيزي وزو	27 أكتوبر 1858	94 عائلة أوروبية منحت 286 هـ
ذراع الميزان	20 نوفمبر 1858	82 عائلة أوروبية منحت 683 هـ
ربيغال (بغلية حاليا)	بجوان 1860	51 عائلة أوروبية منحت 651 هـ

ومركز قلاع بوسبع الموجود شرق قالمة وبينيبافر الواقع جنوب غرب بونة[2]، أما منطقة سكيكدة ففي عام 1854 صار بها عدد الأوروبيين 522 أوروبي، نظرا لوجود أراضي بهذه المنطقة، وبالنسبة للمركز الاستيطاني باتنة، تم استقبال 214 فرنسي و59 انجلو مالطي و9 أسبان و03 سويسريون، أطلق على هذا المركز لامبيز الجديدة[3].

[1] سعيد مزيان، **السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومرافق السكان منها 1871-1914**، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الجزائر، 2008-2009 ، ص216 .

[2] شارل آندري جوليان المرجع السابق، ص 660.

[3] عبد الحميد زوزو، **الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) (1837-1939)** ج1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 270 .

يتضح لنا مما سبق إن إدارة الاستعمار عمدت إلى بناء العديد من المراكز الاستيطانية، بغرض توفير كل حاجات المستوطن من مسكن خاص وأراضي، بهدف تثبيتهم بالجزائر وخدمة المصالح العامة للاستعمار، وحوصلة للقرى الاستيطانية نجد ما بين (1851-1857) حوالي 68 قرية[1]، وما بين (1858-1860) 17 قرية[2]، وهذا كله من أجل تجريد الشعب الجزائري من أراضيه، للقضاء على العنصر المحلي وإحلال محله العنصر الأجنبي[3]، قبل من (1861-1864) إنشاء 11 قرية عام 1870.

1-3/ النشاطات التي مارسها المستوطنون بالجزائر:

اتضحت النشاطات التي مارسها المستوطنون على الخصوص في القطاع الاقتصادي لان فرنسا خلصت إلى فكرة مفادها أن وجود الأوروبيين في الجزائر من أجل الاحتلال الكامل وخدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، فبرز هدا العنصر أكثر، في حين عرف القطاع الصناعي والتجاري ضعف كبير.

- **قـــطاع الزراعة:** سلطت فرنسا أنظارها على قطاع الزراعة، بهدف تحقيق منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة، من بين الزراعات التي برز فيها المستوطنين هي:

- **زراعة التبغ:**

كانت هي زراعة الأهالي التقليدية أو محل التجارب رسمية منذ عشر سنوات، شرع المعمرون في تطوير هذه الزراعة، لكن اتسمت بنوعها الرديء مقارنة بالبلدان الأخرى، وبعد سنين من المحاولات ظهر تقدم فيها سنة 1854، ابتداءا من منطقة القبائل الصغرى بالقرب من بجاية، وفي هضبة بونة وضواحي تلمسان ومعسكر وفي مناطق العلمة، وحتى متيجة وفي سنة 1858م شمل إنتاج 4000 هـ، أما أحسن نوعية للتبغ كانت تأتي من عين

[1] يحي بوعزيز، **سياسة نابوليون اتجاه الجزائر**، مجلة الثقافة ، ع 50، الجزائر، مارس-أفريل، 1979 ، ص 16.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، المرجع السابق ، ص 19.

[3] يحي بوعزيز، نفسه ، ص 19.

تيموشنت ومن مونتنت (سيدي عكاشة حاليا)[1]، وتمكنت المستعمرة من توفير 6 ملايين كلغ للاستغلال الحكومي، وهكذا تطورت في عهد الإمبراطورية الثانية، وظلت هذه الزراعة الصناعة الوحيدة التي بقيت معتبرة في الجزائر.

- **زراعة القطن:**

عملت الحكومة الفرنسية على استصلاح الأراضي الصالحة لزراعة القطن، وكان يعد القطن مناجم ذهبية حقيقية للمستعمر، لهذا خصص الإمبراطور ضمن قائمته المدنية 100 ألف فرنك، كمكافئة لتأسيس جائزة بقيمة 25 ألف فرنك سنة 1854 لمن يزرع كمية من أجود أنواع القطن، وهذا ما أعطى نتائج هامة، فبلغ إنتاج القطن سنة 1854، 5700 ألف كلغ، وارتفع إلى 780 ألف كلغ سنة 1857[2]، في حين حضيت المنطقة الغربية بهذه الزراعة، ومع بداية عام 1867 شهدت هذه الزراعة تراجعا كبيرا.

- **زراعة الحبوب :**

شهدت هذه الزراعة تشجيعا منذ 1851، فبلغت حقول القمح سنة 1854م مساحة 483616 هـ، منها 96 % من القمح الصلب، إلا أنها باءت بالفشل خاصة سنة1867 بسبب الظروف المناخية[3].

- **زراعة الكروم :**

شهدت هذه الزراعة تطور ملحوظا بالجزائر، فأصبحت مساحتها تقدر بـ 2.036 هـ عام 1854 وفي سنة 1857 م بلغت 4 آلاف هـ خاصة منها الكروم المخصص للمائدة[4] وفي سنة 1860 بلغت مساحتها 4.632 هـ ، وقدرت سنة 1863 بـ 10.273 هـ، كانت هذه تتركز خاصة بإقليم وهران[5] .

---

[1] شارل آندري جوليان، المرجع السابق ، ص653.

[2] أنظر الملحق رقم: 05 .

[3] عد بن داهية، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج1، المرجع السابق، ص 163.

[4] شارل آندري جوليان، المرجع السابق، ص 655.

[5] عدة داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج1، المرجع السابق، ص190 .

ومن هنا نستنتج أن زراعة الكروم قامت بإنعاش الاقتصاد الفرنسي.

أما بالنسبة لتربية الحيوانات اهتم المعمر بتربية الأغنام، فكانت تقدر بـ 9 ملايين إلى 10 ملايين رأس، لكن نوع لحمها وصوفها لم تكن جيدة، كما عملوا على تحسين فصيلة الخيول من خلال تحسين والاستعمال المنهجي لمستودعاتها، وإنشاء مراكز نموذجية لتربية الخيول.

- **قطاع الصناعة:**

وجهت إدارة المستوطنون أنظارهم إلى مقاطعة قسنطينة بشكل خاص، قاموا باستخراج معدن الفولاذ، الذي بلغ 800 ألف طن في سنة 1858م، تم استكشاف مناجم الحديد غرب بونة، وفي منطقة الجزائر تم استغلال معدن النحاس، أما في منطقة الغرب اكتشفوا بها الرصاص بجنوب مغنية، وفي سنة 1858م كان يستخرج حوالي 2.500كغ[1] من المعادن في اليوم، ولهذا قد تكون السلطات الاستعمارية قد استنزفت الثروات الجزائرية الخام، ونقلها إلى فرنسا على شكل مواد خام لخدمة الصناعة الفرنسية[2].

- **قطاع التجارة:**

تراجعت التجارة بسبب تغير المكاييل والموازين وتحويل الجزائر لسوق البضائع الفرنسية[3]، أما فيما يخص المنتجات التجارية، كانت في تزايد مستمر بلغت قيمتها في أسواق مدينة الجزائر وحدها سنة 1858 مبلغ يقدر بـ15.727.236 فرنك، ولم يكن الاهتمام الأوروبي ينحصر في الشمال فقط، بل امتد أيضا إلى الجنوب، وفي سنة 1866 شملت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا الآلاف من رؤوس البقر.

[1] شارل آندري جوليان، المرجع السابق ، ص656 .

[2] يحي بوعزيز، **تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د.م.ج، الجزائر، دت، ص78.

[3] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص61 .

- **قطاع الخدمات والطرق والمواصلات:**

دعمت فرنسا هذه النشاطات الاقتصادية بشبكة من الطرق والمواصلات، فقامت بإنشاء طرق وسدود عام 1854م[1]، والسكك الحديدية عام 1857م، وفق المرسوم الصادر في 21 أفريل 1857م، كان انتصار المذهب السانسيمون السباقين في هذا المجال، وكان كبداية لأول خط حديدي في 07 أفريل 1858م، خط كبير موازي للساحل يربط المقر الرئيسي للمقاطعات المتفرعة لتلمسان عبر سيدي بلعباس، بالإضافة إلى خطوط تنطلق من الموانئ الرئيسية لضمان الاتصال من بونة إلى قسنطينة، ومن بجاية إلى سطيف، ومن تنس إلى اورلنيفيل، ومن مستغانم وارزيو إلى غليزان[2]، أما بالنسبة للنقل الصحراوي، تم إقامة عدة مشاريع كمشروع خط حديدي يمتد من بوسعادة وورقلة إلى إن يتفرع بعد ذلك إلى فرعين واحد إلى تونس وطرابلس، وواحد إلى عين صالح والهقار وذلك سنة 1853م[3] .

-بالإضافة إلى بناء الطرق البرية والجسور الكبرى عام 1857م، أما فيما يخص رؤوس الأموال، تم إنشاء مؤسسات مصرفية أهمها بنك الجزائر الذي أسس عام 1851م، بورصة الجزائر سنة 1852م.

ومن خلال ما سبق يتضح أن إدارة الاحتلال حاولت تحويل الجزائر[4] إلى مستعمرات استغلال وسوقا لتصريف منتوجاتها، وهذا ما يمكن الكولون من احتلال مكانة مرموقة في المجتمع الأوروبي، والمشاركة في التنمية الاقتصادية، ولتثبيت هذا الهدف عمدت فرنسا إلى دعم هذه النشاطات وتوسيعها بمد شبكة طرق المواصلات وتطويرها.

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص14.

[2] شارل آندري جوليان، المرجع السابق ، ص657.

[3] أحميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838-1858)**، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص89.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط** ، المرجع السابق ، ص 17.

ثانيـا: المشاريع الرأسمالية في إطار التنازلات المجانية

شجع الإمبراطور نابوليون الثالث الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية، التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة ورأسماليين الكبار، وهذا بعد إصدار مرسوم بيارتيز الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى لصالح الاستيطان والاستعمار بالجزائر، وعملت على منح بعض العائلات الأوروبية تسهيلات مجانية، مما أدى بكل هذه المشاريع إلى تقليص مساحة الأراضي الجزائرية[1]

2-1/ الشركات الرأسمالية:

اختلفت نظرة المعمرين لدور الشركات فهناك من اعتبرها رقما مهما في محاولة الاستيطان، إلا أن البعض الآخر يرى أنها وقفت عائقا أمام الاستعمار، حيث أخذت هذه الشركات على عاتقها خدمة الأرض مقابل امتيازات نذكر منها:

حصلت شركة جنيف السويسرية على 20 ألف هـ* في عام 1859م بنواحي سطيف[2]، وزرع عشرة ألاف في شكل قطع من 20 هكتار على 500 ساكن الذين كانوا يقطنون 10 قرى، يتكون كل منها 50 أسرة وخصصت مساحة 2 هـ، لإنشاء أراضي البلدية ومنحت 8 ألاف هـ لأصحاب الامتياز، وأول قرية أنشأتها هذه الشركة هي قرية عين أرنات (الواقعة على بعد 9 كم جنوب غرب سطيف)، واتضح نفوذ هذه الشركة من خلال استيلائها على مزرعة ذات موقع استراتيجي يقع في مدخل المدينة، وقامت بإنشاء أربع قرى أخرى وهي بويرة وعين مسعود ومحوان والاورسية، ومقايضة القطع الأراضي غير الصالحة مقابل الأراضي الخصبة وبلغت عملية النهب درجة لا تطاق، حيث طلبت التنازل عن 900 ألف هـ لبناء 500 قرية يقطنها ما بين 100 ألف إلى 150 ألف سويسري وألماني والنازل عن 100 ألف هـ، لتجري عليها تجارب الاستعمار الغربي، وقامت الشركة سنة 1854م

---

[1] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال وثائق**، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص121.

* يشير يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، أنها تحصلت على 25 ألف هكتار سنة 1858م ، ص16.

[2] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل جمهورية**، منشورات تالة، الجزائر، 2007، ص04.

بتوطين 400 معمر في عين أرنات و222 معمر في مجموع القرى الأخرى، ونظرا لعدم التزامها بتدشين القرى، أصدر الماريشال فيان قرار يعفي الشركة من واجباتها الخاصة بالإعمار[1].

وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865م على 100 ألف هـ[2]، بإيجار فرنك واحد للهكتار، وأغلبها 80 ألف بمقاطعة قسنطينة، وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هـ، وحصلت على 170 ألف هـ أخرى من أجود الأراضي سنة 1867م في منطقة وادي زناتي، تأمينا للقرض المالي الذي قدمته السلطات الاستعمارية، ومبلغه 100 مليون فرنك، كانت هذه الشركة ستستمر بعين رقادة قسنطينة خاصة في إنتاج الخمور والعلف[3].

حصلت شركة ماكتا على 25 ألف هـ، 90 % من اليد العاملة تعمل في هذه الشركة كأجراء في أراضيهم[4].

أما شركة الهبرة والمقطع ركزت استغلالها في القطاع الوهراني، وقامت بتجارب في فلاحة القطن[5]، وحصلت جمعية الغابات وهي شركة على 160 ألف هـ في أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 سنة، إلا أنها باعت امتيازها هذا إلى 30 مستوطن أوروبي.

---

[1] شارل آندري جوليان، المرجع السابق ، ص ص656-657.

[2] شارل روبير اجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**،ج1، تر، الحاج مسعود وآخرون، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص145.

[3] الصادق دهاش، **الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19**، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 120.

[4] محمد مبارك الميلي وعبد الله شريط، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي الاجتماعي**، م.و.ك، الجزائر، 1985، ص270.

[5] محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، تر، محمد الصغير حياتي وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر 2009، ص151.

بمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هـ وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هـ، وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هـ من أراضي الغابات.

كان من المفروض أن تعمل هذه الشركات على استغلال الأراضي، وتهجير العناصر الأوروبية للتوظيف بالجزائر ولكنها لم تقم بذلك، وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة ، لتوفير مزيد من الأرباح[1].

2-2/ الرأسماليون:

لم تكتف الإدارة الاستعمارية بمنح الأراضي للشركات الرأسمالية فقط، وإنما تعدت منحها إلى حد سواء إلى الرأسماليين لانجاز المشاريع الاستيطانية، ومن بين المستفيدين نذكر المقاول الباريسي دومونشي الذي منح له 2672هـ في تيبازة بموجب مرسوم 12 أوت 1854م، طرد منها 96 عائلة جزائرية لينشئ عليها وحدات سكانية للأوروبيين[2]، وعوض بناء المدينة قام معمرون تم توظيفهم في عين المكان من بناء 40 منزلا، تم إعفاء صاحب الامتياز في سنة 1862م، وشل امتياز تيبازة، كما هو الشأن بالنسبة لامتياز ليستي بودوا في واد الصفصاف، ويعود هذا إلى بعض الحكام لهذه السياسة مثل مالاقاف والجنرال كامو في حين هناك من أيدها مثل بيليسي، وهذا ما شجع الإمبراطور على إصدار مرسوم على إنشاء تيبازة الذي وقعه في بياريز[3]، وإنما في إطار التنازلات المجانية نجد مرسوم 1859/08/16 الذي تطرقنا له سابقا، والذي ينص على منح القسيس إبرام حيث تقدر الأرض التي منحت له 54هـ، 6هـ للمباني، 14 هـ للمشاتل، 32هـ للزراعة، حيث تتكفل الدولة بتهيئتها، وجلب المياه إليها، وإلزام القسيس باستغلالها لمدة 20 سنة على الأقل

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص 17.

[2] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر**، المرجع السابق، ص 121.

[3] شارل آندري جوليان، المرجع السابق، ص ص 661-662.

وأوطن لاموريسار 500 عائلة فلاحية، ووزعها على 22 بلدية في إقليم وهران[1]، ووزع في نواحي وهران 200هـ في تنازلات تتراوح ما بين 14 إلى 100هـ، وبالقرب من المرسى الكبير حامية عسكرية تتألف من 300 ألف فرنسي، وفي 1853/08/20 تم التنازل عن قطعة أرض من مستوطنين وإيصال المياه لحقولهم[2].

سعت سلطة الاحتلال إلى اغتصاب الأراضي الجزائرية وتقليصها بقدر الإمكان وهذا ما طبقته من خلال مشاريعها الرأسمالية المتمثلة في:

- إما التسهيلات المقدمة للشركات أو الأشخاص الرأسماليون، وتعتبر هذه المشاريع مجرد دعم للأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة وخدمات)، التي مارسها المستوطنون بالجزائر الذين قامت إدارة الاحتلال بتهجيرهم من فرنسا، ومختلف الدول الأوربية وفق إجراءات تنظيمية محكمة.

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 ، ص 48.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان**، ج1، المرجع السابق، ص14 .

الفصل الثاني

السياسة التشريعية العقارية

1870-1852

ركز الفرنسيون في تجربتهم الاستعمارية في الجزائر على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها، أي أنهم جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان، ولا أحد من المؤرخين ينكر أن عملية الاستيلاء على الأرض احتلت موقعا متقدما في سلم الأولويات في المخطط الاستعماري الاستيطاني بالجزائر، وفي هذه الفترة ركز الإمبراطور نابوليون الثالث Napleon3[1] على ترسانة من المراسيم والتشريعات لتجسيد مطامعه الاستعمارية الاستيطانية، ومن هنا نتطرق قدر المستطاع إلى أهم المراسيم في هذه الحقبة مركزين على قانون الملكية 22 أفريل 1863، باعتباره محطة استعمارية خطيرة لهتك البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

أولا: المراسيم والتشريعات عدا قانون الملكية 22 أفريل 1863.

قبل ما نتطرق إلى القرار المشيخي 22 أفريل 1863، سنحيط بالمراسيم والتشريعات الصادرة قبله وبعده، على مدى مراحل الحكم الإمبراطوري 1852-1870.

1-1/ المراسيم والتشريعات الصادرة في عهد راندون 1852-1858: عندما سقطت الجمهورية الثانية خلفها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابوليون الثالث أوائل العام 1852 فاستعاد العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون Randon، والذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي من خلال عدة مشاريع مدروسة سابقا، وعدة مراسيم وتشريعات نتطرق لها الآن:

[1] نابوليون الثالث: (ر Charles Louis Napoléon Bonaparte 1807-1873 رئيس الجمهورية الفرنسية 10-02-1848 وثالث إمبراطور فرنسي 1852-1870 شهدت فترة حكمه فرنسا في حرب القرم (1854-1856) وفي حملة المكسيك 1861-1867، وانهزام الجيش الفرنسي ضد بروسيا 1870 ووقوعه اسيرا في يد الألمان، كما توسعت الإمبراطورية في عهده ثلاث مرات. أنظر: عدة بن داهة، **الاستيطان**، ج2 ، المرجع السابق ، ص 504.

- في عهد راندون[1] تم إصدار أول دستور للإمبراطورية في 14 يناير 1852، الذي كان يحضر للإمبراطورية بإنشاء ديمقراطية قيصرية، وخول هذا الدستور لمجلس الشيوخ حق التسوية بموجب قرار مجلس الشيوخ، موضوع إنشاء المستعمرات التي كانت تضم الجزائر.

- 18 جوان 1852 أنشئت البلديات في المستعمرة الجزائر يتولى شؤونها ضابط الحالة المدنية إلى أن تتبقى المستعمرات الزراعية لفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية.

-22 أفريل 1853 إلغاء العمل بمرسوم 1850/10/10 بعد أن ادخل عليه تعديلات المادة الثانية، وإنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم العمالات الثلاثة (الجزائر، قسنطينة ووهران)[2].

-19 أوت 1853 الذي ينص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران تلمسان، سبدو، لالا مغنية، الغزوات.

-قرار 1854/4/19: القاضي يحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر.

-قرار 1855/01/27: القاضي يحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة.

-قرار 1855/03/12: القاضي يحجز أراضي الحساسنة (المطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون)[3].

---

[1] راندون جاك لويس Jaque Laïus César Alexandre Compte De Randon (1795-1871) عسكري سياسي فرنسي، ماريشال، وحاكم عام للجزائر، نقيب 1812، انتقل إلى الجزائر 1838-1847، عين جنرالا سنة 1847 حاكما عام للجزائر 1851/12/11 قام بعدة حملات بمنطقة القبائل. انظر:نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية بالجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص166.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض** ،ج1، المرجع السابق، ص ص 140-144.

[3] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، (أعمال الملتقى الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 137-138.

-قرار1855/06/04 يقضي بإنشاء مستوطنات زراعية جديدة اصطحبها الاستيلاء على أراضي تقدر بآلاف ه[1].

-قرار 1855/06/15 المطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.

-قرار 1856/11/18 المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر[2].

أما في إطار الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية أصدرت مراسيم منها: المنشور الصادر في 20 ماي 1856 الموجه إلى جنرالات الأقسام وإلى عمال المقاطعات الثلاث، احتوى هذا المنشور توصيات بوجوب قمع الجزائريين الذين يتسببوا في عمليات تخريب، وتدمير ممتلكات الكولون بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، وتفاديا لاحتدام الصراع بين الكولون والفلاحين، أصدرت الحكومة العامة منشورات في 15 مارس 1858 تضمنت العبارات التالية: "لقد جسدت أعمال العنف الجرائم المرتكبة في الأرياف منذ سقوط الجزائر إلى يد الاحتلال الفرنسي أحد أهم مظاهر بين المجتمعين الجزائر والأوروبي واعتبرت مصدر قلق واضطراب يعيق نشاط الإدارة الاستعمارية، التي يفرض عليها التكفل بالقضاء على مظاهر العنف وقمعها".

حث المنشور في بنده السادس السلطات المحلية ورؤساء البلديات والمحافظين المدنيين، على اتخاذ قرارات تضمن أمن وسلامة أراضي الأوربيين القاطنين بمراكز الاستيطان الأوروبي[3].

[1] بوعزة بوضرساية، **الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2008، ص41.

[2] عدة بن داهة، **الخلفيات**، المرجع السابق، ص 138.

[3] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من الاحتلال إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 331.

-20 ماي 1858 خاص بإجراءات التحديد[1]، ينص على أن عمليات التحديد لا تشمل إلا المناطق المختارة لتمركز المعمرين، حيث في هذه الأحيان شملت عمليات التحديد في إقليم الجزائر، أولاد بليل (البويرة) عبيد وفرارية (عين الدفلى)، أولاد قصير(شلف) ، في إقليم وهران أولاد سيدي عبدلي (تلمسان) ، في إقليم قسنطينة بني بشير (سكيكدة)

وبهذا قد نكون حوصلنا أهم المراسيم والتشريعات في عهد راندون.

2-1/ المراسيم الصادرة في عهد وزارة المستعمرات 1858-1860:

بعد عشر سنوات من تجربة وتطبيق سياسة الإدماج التي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1848 وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، وحاول نابوليون أن يطبق سياسة الإدماج جديدة وأسلوب جديد في إنشائها عرف بوزارة الجزائر المستعمرات، التي هدفت إلى التفرغ لشؤون الجزائريين من أجل فك أوصال المجتمع لتسهيل دمجه في المجتمع الفرنسي[2] ونظرا لقصر فترة قيامها تطرقنا لمراسيم قليلة جدا منها:

فأثناء حكم جيروم[3] لها تم إصدار 31 أوت 1858 تصريح له "أما فيما يخص العرب فإنالإمبراطور يريد إخضاعهم وتعهد كتهم كما يجب إطفاء نار هذه المقاومة التي استغلها هذا الجنس المقاتل بفعل الاستيعاب وتطور حضارة راقية"[4].

---

[1] هي عملية قامت بها السلطات الاستعمارية لدراسة نظام الأراضي بشكل دقيق، الهدف منه هو تحويل حق الانتفاع للفرد إلى حق ملكية كاملة وذلك بأعمال حق الدولة في امتلاكها الأراضي العرش. انظر: رشيد فارح، **المحطات الرئيسة لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، (أعمال الملتقى الأول والثاني)، منشورات وزارة المجاهدين، 2007 ، ص 109.

[2] أحمد شقيف أبو جزر، **مواقف و أسرار الجزائر**، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 82.

[3] هو ابن الأصغر لأخوة نابوليون كان المؤيدين للنظام استبدادي وشعبي مما وصف بالجمهوري، من صلاحياته إلغاء الصلاحيات الاستثنائية للضباط وتطوير الاستعمار الأوروبي (أنظر: شارل آندري: المرجع السابق، ص 675.

[4] جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962** ، مر، مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 235.

-وإلى جانب القرار السابق 11 جويلية 1858 و8 سبتمبر 1858 صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها 160 فلاح جزائري، لتوسيع مركز موسة الاستيطاني الذي بدأت أعماله التوسعية فبما بعد[1].

-قرار 1858/10/30 إخضاع الأوقاف العقارية المطبقة في فرنسا، كما سمح لبعض اليهود وبعض المسلمين امتلاكها وتوارثها وبعد 15 سنة تم تصفية الأوقاف لصالح المستوطنين الأوروبيين[2]، وبعد استقالة الأمير نابوليون في 07 مارس 1859 خلفه الكونت شسولي Chasseloup Loubat في 24 مارس 1859[3]، وفي ظل عهده قام بإصدار مرسوم مفاده إلغاء المرسوم المتعلق بحرية الصفقات العقارية في 1860/04/50، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل الإدارة الاستعمارية إلا أن هذه السياسة لم تنجح لغموضها ورفض المستوطنون والعسكريين وضباط المكاتب العربية لها، لأنهم كانوا يرونها لصالح الجزائريين، وعند زيارة نابوليون للجزائر في ماي 1860 استقبله الجزائريين بحماس لكن نظرا لضغوطات الممارسة عليه من طرف العسكريون، وقيام هؤلاء بشرح له مساوئ هذه الوزارة فقرر يوم 1860/11/24 بإلغاء وزارة الجزائر وأعيد منصب الحاكم العام[4].

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان**، ج2 ، المرجع السابق، ص90.

[2] فرنسوا ميسيروا ، سانت اورنوا أو الشرق الضائع، تر،،حاج مسعود، مر، أحمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 168.

[3] كان وزيرا للفلاحة والتجارة ولمدة قصيرة، تقلد منصب وزير البحرية والمستعمرات في 10 أفريل 1851 قبل أن ينتقل للسلك التشريعي (انظر شارل اندي ، المرجع السابق ، ص 680).

[4] يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط** ، المرجع السابق، ص19.

3-1/ المراسيم والتشريعات الصادرة في عهد بيليسي 1860-1864

بعد إلغاء وزارة المستعمرات في 1860/11 ، تم استرجاع منصب الحاكم العام من طرف الإمبراطور نابليون الثالث، وذلك بتعيين بيليسي Jacques Plessier[1] حاكما عام جديدا 1860/11/23 عمل هذا الأخير على تدعيم السياسة الاستيطانية بإقامة عدة مشاريع رأسمالية وإصدار بعض القرارات والتشريعات العقارية فعلى ما انطوت هذه المراسيم؟

من بين المراسيم التي افتتح بيليسي عهدته بإصدار أوامر خاص بمصلحة الغابات وذلك بتشديد الخناق على الجزائريين التي تسكن بجوار الغابات ومنع الرعي داخلها[2] وإصدار أوامر أخرى تضمن خدمة شركات الاستغلال من طرف الجزائريين 1860.

-24 جويلية 1860 نص بيليسي على فرض غرامات مالية تعادل 4 مرات قيمة الزكاة على القبائل، التي يشتبه في تورطها في حرائق الغابات أو تخلفها في إطفاء الحرائق.

-قرار 1862/11/01 الذي ينص على حجز ومصادرة أراضي قبيلة مسريدة والسواحلية[3].

-قرار 22 أفريل 1863 الخاص بالملكية والذي نتحدث عنه لاحقا بالتفصيل[4].

-1864 إصدار مرسوم يلغي الهبات من الأراضي، وطرحت للبيع مساحات واسعة فاقت 10 ألاف هـ[5]، ومرسوم أخر في نفس السنة يجعل الشراء الحر وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر وبهذا وضع نابوليون حدا لسياسة الاستعمار الرسمي، وفتح المجال أمام الاستعمار

---

[1] بيلسي Amable Jean Jacques Plessier Duc De Malakouff (1794-1864) درس في الأكاديمية العسكرية saint cyr la fleshe شارك في حملة اسبانيا 1823 وحملة الجزائر، 1830 أباد قبيلة جزائرية بأكملها في الظهرة (مستغانم) 1845/06/18 شارك في حرب القرم 1855 كان عضو في مجلس الشيوخ (1858-1859) سفير لفرنسا بلندن (انظر عدة بن داهة، الاستيطان ،ج2، المرجع السابق ص 491).

[2] بوعلام بلقاسمي، **مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19**، (أعمال الملتقى الأول والثاني) منشورات وزارة المجاهدين ،2007،الجزائر، ص31.

[3] عدة بن داهة، **الخلفيات**، المرجع السابق ، ص 139.

[4] عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، مؤسسات ومواثيق، ط1 ، دار هومة للنشر والتوزيع جزائر،2005، ص21.

[5] عدة بن داهة ، **الاستيطان والصراع** ، ج1، المرجع السابق، ص 231.

الحر وهذا ما عارضه بعض المفكرين الفرنسيين حيث يقول اليكسي دي طوكوفيل بهذا الخصوص: "لاحظنا في كل مكان تم فيه المعاملات العقارية بلا رقابة بين المالك البربري والأوروبي ... فلا ينبغي أن تكون معاملات من هذا القبيل حرة تماما في أي مكان"[1].

-ونظرا لكثرة التجاوزات في مصادرة أراضي الجزائريين قام نابوليون بإرسال رسالة إلى بيليسي يوم 06 فيفري 1863 والتعبير عن استيائه، وبخصوص هذا الشأن تم إصدار قرار في 07 جويلية 1864 يقضي إخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث إلى حكام الفيالق العسكرية، ومن هنا استقالة بيليسي في 22 ماي 1864[2].

4-1/ المراسيم والتشريعات الصادرة في عهد ماكماهون 1864-1870:

بعد غضب المعمرين من سياسة المطبقة في عهد بيليسي، تم تعيين ماكماهون mac mahon[3] حاكم عام جديد للجزائر في سبتمبر 1864، وسبب هذا الغضب عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه في عين المكان على الأوضاع والمشاكل، ودامت زيارته لها من 3 ماي إلى 7 جوان 1865، وتنقل في جهات كثيرة منها ونوع اتصالاته بالشخصيات الأوروبية والجزائرية ، وعندما رجع إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياساته الجديدة، التي يعتزم على تطبيقها وبعثها إلى ماكماهون يوم 1865/06/20[4]، وفي هذا العهد ظهرت عدة مراسيم وتشريعات نذكر منها:

-قرار 22 مارس 1865 مس 124 قبيلة[5].

---

[1] الكسي دي طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة التاريخ**، تر، إبراهيم صحراوي د.م.ج، الجزائر،2008،ص131.

[2] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، المرجع السابق، ص21.

[3] marie edmane patrice comte de mac mahon duc de magenta 1808-1893 ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية ، من أصل ايرلندي ، شارك في حملة الجزائر سنة 1830 ، (انظر عدة بن داهة، **الاستيطان** ج2، المرجع السابق، ص 501).

[4] انظر: الملحق رقم 08.

[5] جمال خرشي، المرجع السابق، ص 238.

قرار 11 جويلية 1865: قانون الجنسية الذي هدف إلى تجنيس المسلمين الجزائريين مقابل التخلي عن أحوالهم الشخصية، وهذا القرار يعتبر قرارا مؤلما لعملية الاستيطان وهو قرار مشيخي

-قرار 25 أفريل 1866 أصبح متوسط مساحة الأراضي للشخص الواحد من أبناء القبيلة لا يتعدى 4 هـ.

-12 ماي 1866 قرار يقضي عدم رفع حجز على ممتلكات الغائبين والمهاجرين بعد عودتهم ومطالبتهم بهما حيث اعتبروها ملك للدولة.

-21 ماي 1866 أصدره الحاكم العام ماكماهون والذي يقضي تعليمات صارمة لحكام الأقاليم نشأت تحرير مناطق الاحتلال.

-20 جوان 1866 مرسوم ينص على تعيين 73 قبيلة يجري عليها تطبيق القرار المشيخي 1863.[1]

-21 جوان 1866 قرار يقضي بتقسيم قبيلة الفراقة (دائرة وهران) إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاث فصائل[2].

-25 ماي 1869 مرسوم عقاري ينص على عدم مصادرة الأملاك الغابية لمنشوط بضواحي معسكر، إلا أن هذا المرسوم خرق وتمت المصادرة[3].

-2 فيفري 1870 : أصدرت السلطات الاستعمارية تمنح بموجبه كل للشركات كل الأراضي للذي مستها الحرائق دون مقابل[4].

وهناك قرارات وتشريعات أخرى سنتحدث عنها لاحقا باعتبارها مراسيم استكمالية للقرار المشيخي الخاص بالملكية 22 أفريل 1863، ونظرا لما عاشته الجزائر في السنوات

[1] عدة بن داهة ، **الخلفيات** ، المرجع السابق ، ص ص 140-145.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع** ، ج2، المرجع السابق، ص 74.

[3] عدة بن داهة، نفسه ، ص 98.

[4] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق ، ص 32.

الأخيرة من هذا الحكم، أي تعدد الحرائق 1865-1868، وكثرة المجاعات والأوبئة 1866-1868 كلف مجلس الشيوخ لجنة تقوم بتحقيق في سبب هذه الظروف عام 1868 برئاسة الكونت لوهون، وأرجعت في تقريرها أن سبب هذه المشاكل يعود إلى عجز الجزائريين عن استغلال أراضيهم، وطلبت بإلغاء التشريعات التي صدرت لصالحهم 1863، ونظرا لعدم اقتناع نابوليون بتقريرها، ألف لجنة أخرى أولى رئاستها إلى الحاكم العام السابق راندون دام تحقيقها عدة أسابيع، وأعدت مشروعا لإقامة النظام المدني بالجزائر للمستوطنين الأوروبيين وافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة يوم 1870/03/09، ومن ضمن خطوطه العريضة، إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية، وإقامة حكم وإدارة مدنية وكان هذا في 4 سبتمبر 1870 وهو تاريخ إعلان الجمهورية وقيام النظام المدني[1].

ثانـــيا: القرار المشيخي 1863/04/22 (les sénatus-consulte)

يعتبر **القرار** المشيخي 1863/04/22 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، لما أحدثه من انقلاب أو بالأحرى من هدم في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري، فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية واجتماعية عميقة كيف ذلك؟.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى تاريخ وظروف صدوره ومضمونه وإلى ما كان يهدف؟ وأهم إجراءاته التطبيقية والقوانين الاستكمالية له؟ ونأخذ نماذج عن أهم القبائل التي تم إخضاعها له.

2-1/ ظروف صدوره:

-**زيارة نابوليون إلى الجزائر:** في شهر سبتمبر 1860 زار نابوليون الثالث الجزائر ولاحظ الصراع بين أنصار الحكم المدني وأنصار الحكم العسكري، وعندما عاد لباريس ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات، وأعاد منصب الحاكم العام، وأرسل له الماريشال بيليسي pelissie[2] وفي ظل هذه الزيارة قرر الإمبراطور إدخال تغييرات جذرية على السياسة الفرنسية في

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص24.

[2] عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 613.

الجزائر عامة والسياسة الاقتصادية خاصة ، وهذا بعد أن رأى مدى سلبية تطبيق قانون 16 جوان 1851، الذي أضر كثيرا بالأهالي، والذي كان ينص على حق الملكية الجماعية للأراضي التي كان يقيم عليها الأهالي، والذين وجدوا أنفسهم مجبرين إما على التخلي عن الأراضي التي عاشوا فيها قرونا عديدة، أو استقبال العائلات الأوروبية المهجرة على أراضيهم[1].

وحتى الجنرالات الفرنسية هم في حد ذاتهم كانوا مرغمين على تنفيذ هذه السياسة المجحفة في حق الجزائريين، نظرا لضغط المعمرين الاوروبيين عليهم ودليل ذلك الرسالة التي بعثها الجنرال راندون لحاكم عمالة قسنطينة في 21 مارس 1855 "أن عملية التهجير الجماعي للمواطنين هي عملية جائرة علاوة على أنها عملية تتناقض مع السياسة التي يجب علينا تنفيذها وارى على لزاما أن أجعل هذه الفكرة مهيمنة على تفكير الوزير والإلحاح في ذلك حتى يتم قبولها..."، وأيضا صرح "...أرجو ألا نشعر بالندم في وقت لاحق لأننا لم نضمن للعرب حقوقهم في أرضهم التي يزرعونها ويعيشون عليها..."[2].

- الرسالة الموجهة إلى بيليسي في 1863/02/06

ويعد تطبيق السلبي لقانون 1851 الدافع السياسي الذي يجعل الإمبراطور ينتقده كما ينتقد طريقة تطبيقه وذلك في الرسالة التي وجهها إلى بيليسي 6 فيفري 1863[3]، والتي من خلالها أعطى الإمبراطور اهتماما كبيرا للقضية الملكية الفردية، وهذا بعد أن اشتدت عملية انتزاعها منه في فترة الخمسينات خاصة، مما جعله يحدد الخطوط العامة لهذه السياسة في الرسالة، ويشرح فيها كيفية إعادة تنظيم والنظر في ملكية الأراضي بالنسبة

[1] إبراهيم لونيسي، **الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني) منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 141.

[2] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص51.

[3] انظر: الملحق رقم 07.

للجزائريين[1]، وهذا من أهم ما ورد في محتوياتها بضرورة التعجيل بإقرار الملكية الفردية للأهالي، "لأن ذلك يخلق جو من الجمود والاستقرار، وكيف يتحقق لنا دوام السلم في ناحية مادام الخوف والقلق نازلا بقلوب أهاليها في شأن ما يملكون من العقار..."، كما حدد فيها الطريقة التي يجب إتباعها لتحديد هذه الملكية، وذلك بتقسيم كل وطن إلى أقسام محددة "...سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط"[2].

وختم رسالته بقوله : " أن الجزائر ليست مستعمرة وإنما هي مملكة عربية ..." وأن من حق الأهالي مثل المستوطنين في التمتع بحماية الإمبراطور، وقال أنه هو إمبراطور العرب مثلما هو إمبراطور فرنسا[3]، وفي إطار تطبيق هذه السياسة نجح الإمبراطور في إقناع مجلس الشيوخ بضرورة إصدار قانون في هذا الشأن، وهذا ما تقرر بالفعل بتاريخ 22 أفريل 1863 وهو القانون الذي يقر بتوزيع أراضي العرش على الأفراد في شكل ملكية فردية[4] وهذه العملية ستسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة للاستيلاء عليها من جهة، ومحاولة تفكيك صفوف الفلاحين لإضعافهم من جهة أخرى.

إن الإدارة الاستعمارية تعي جيدا أن إمكانيات الجزائريين المحدودة لخدمة الأرض تجبرهم حتما إلى التعاون واستخدام الإمكانيات بصفة جماعية كذلك طبيعة السكان المنحدرين من جهة واحدة، لذا فإن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا التضامن هو تقسيم الملكية لإضعافهم ماديا ومعنويا[5].

---

[1] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال وثائق**، المرجع السابق، ص 128.

[2] إبراهيم لونيسي، **الملكية العقارية**، المرجع السابق، ص143.

[3] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص614.

[4] حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الوطني حتى الاستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص ص23-29.

[5] طاهر ملاخسو، **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية 1830-1962**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين الجزائر ، 2007، ص 35.

2-2/ مضمونه وأهدافه:

أ-دراسة مضمونه من خلال غاياته : إن مرامي الإمبراطور آنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات:[1]

-**الغاية الأولى:** طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر الذي يهددهم من جراء عملية اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة (cantonnement indigène) ، ولا بد إلى الإشارة هنا إلى النقطة الهامة التي وردت في الرسالة المذكورة سابقا التي تضمنت العبارات التالية: ""يبدو لي ضروريا من أجل ازدهار وراحة الجزائر، دعم تعزيز الملكية بين أيدي متملكيها ودعما لتصريح الإمبراطور، جاءت المادة الأولى من القرار 1863 على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر، والتي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي مهما كانت الصفة تعتبر ملكية مثبتة قانونيا (les tribus son déclarées propriétaires incommutables)

-**الغاية الثانية:** الاعتراف بحق الملكية للجزائريين وإمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا، أي الجزائريين[2]، كانت موضوع المادة 02 من القرار المشيخي التي كانت قواعده في هذه النقطة مصبوغة بالحذر بتقسيم أراضي القبيلة على الدواوير المشكلة لها وامتداد لهذه المادة أصبح كل دوار يعرف حدوده، وامتداد أراضيه، بحيث لم يبقى على السلطة سوى تحديد الملكية الفردية ضمن الملكيات العامة داخل كل دوار[3].

-**الغاية الثالثة:** أن المادة 06 من القرار المشيخي 22 أفريل 1863 قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين، بمقتضى المادة 14 من قانون جوان 1851، الأمر الذي سمح للكولون بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب الجزائر، إلا أن هذه المادة تنص على أن الملكية الفردية يقرر صاحبها وضعها تحت

[1] عدة بن داهة، **الخلفيات**، المرجع السابق، ص139.

[2] عدة بن داهة، نفسه، ص140.

[3] رشيد فارح، المرجع السابق، ص 112.

تصرف أعضاء الدوار لا يمكن أن تلحق به إلا بمقتضى عقد فردي مسجل، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نقول أن هذا القرار قد فتت القبائل وحد من تأثير زعمائها، وأرسى قواعد القطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر – فكيف لا ؟- وهو الجماعة الممثلة للقبيلة جميع صلاحياتها التي أصبحت من نفس إدارة الاحتلال والخطر، هنا يكمن في تحول سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها النظر في المنازعات بين الأفراد القبيلة وتسويتها[1] ، وخلافا للقانون 16 جوان 1851 فإن القرار المشيخي 22 أفريل 1863 قد مكن الأوروبيين من اكتساب المزيد من الأراضي، وذلك عندما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية، وهذا دليل على أنه كان في صالح الكولون والجدول التالي[2] يوضح لنا مساحة الأراضي المزروعة من طرف الكولون خلال سنة 1863:

المساحة بالهكتار	الإنتاج
1690	الأشجار المثمرة
21.192	البستنة
3000	التبغ
172.179	الحبوب
3.535	الخضر
2500	القطن
300	الكتان
20.000	الكروم
225.000	المجموع

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج2، المرجع السابق، ص 342.

[2] عدة بن داهة، **الخلفيات**، المرجع السابق، ص143.

من خلال الجدول يتضح لنا أنماط الإنتاج الزراعي الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها بالجزائر، وهذا يعود إلى مساحة الأراضي المتحصل عليها[1] من طرف الكولون جراء القرار 1862.

ب-أهداف القرار المشيخي 22 أفريل 1863

كان هذا القرار يهدف تحقيق هدفين إحداهما مادي والأخر سياسي اجتماعي.

1/هدف مادي: يتعلق بتسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين نظرا لاختلال التوازن الاقتصادي بينهما، فقر الجزائريين وغنى المعمرين وبذلك ضمن تحويلها بإلزام المالك ببيع عقاره عن طريق الضغط[2]، والتهديد والتفقير الذي صعب على الملكية العقارية.

ج-الهدف السياسي الاجتماعي: وذلك للقضاء على النسيج الاجتماعي والترابط العائلي الذي كان ساندا آنذاك، الأمر الذي استفز الأهالي وجعلهم ينظمون المقاومات الشعبية والجدير بالإشارة فإن عملية مسح العقار التي شرع فيها بموجب هذا القانون حددت الملكيات الجماعية بدون فرز وتحديد الملكيات الفردية، وهو ما جعل البعض يعتبر هذه العملية مجرد عملية إحصاء[3]، وإذا فصلنا في الأهداف الحقيقية التي يسعى لها الإمبراطور يمكن إيجازها فيما يلي:

-ترتب عن هذا المرسوم إنشاء الدوار والهدف منه هو تفتيت القبيلة وإضعاف تأثير الزعيم وبالتالي خلق حالة من الفراغ القيادي الذي لا يملأه إلا الوجود الاستعماري، وفي هذا الإطار كتب راندون وزير الشؤون الحربية رسالة إلى الحاكم العام ماكماهون يوم 21 مارس 1866

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج2، المرجع السابق، ص 644.

[2] جلول شيتور، **العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني) ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص212.

[3] جمال بلعيدوني، **السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص47.

""يجب تكثيف الجهود لإتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية منذ أجيال عديدة[1].

-هدم المجتمع الجزائري من خلال تفكيك أساور التآزر، والتضامن بينهما، وتحويله إلى مجموعات لا تربطه سوى المصالح.

-كان الإمبراطور يهدف إلى جعل الأهالي يتقدمون في نظره نحو الحضارة الفرنسية التي كانت تستند على الصعيد العقاري على الملكية الفردية، وهنا نجد الإمبراطور متأثرا بمستشاره إسماعيل اوربان[2] الذي طرح فكرة الملكية.

-كان يهدف الإمبراطور إلى إقرار السلم والأمن بالجزائر، وتوطيد الوجود الفرنسي وإخضاع الجزائر إخضاعا كليا، ولقد عبر عن هذا الهدف الكونت دوكازا بيانكا يوم 8 أفريل 1863 وذلك باسم اللجنة الشيخية المكلفة بدراسة المرسوم قائلا: "أن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعد أن تقرر استعمار الأراضي التي كانت للعرب...".

2-3/ الإجراءات النظرية للقرار المشيخي 22 أفريل 1863

تنفيذا للقرار المشيخي شكلت إدارة الاحتلال الخطة التالية :

أولا: تحديد أراضي الأعراش ورسم حدودها.

ثانيا: تقسيم الأراضي التي يتم رسم حدودها مباشرة على دواوير.

ثالثا: توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية داخل كل دوار أي بين سكانه[3].

قبل ما نتطرق إلى المراسيم التطبيقية والاستكمالية للقرار 22 أفريل 1863 سوف نعرض الإجراءات التي اتبعت في تنفيذ هذا المرسوم :

---

[1] إبراهيم لونيسي، **الملكية العقارية** ، المرجع السابق ، ص 146.

[2] إسماعيل أوربان هو مستشار نابوليون من إتباع سان سيمون، كان يهدف إلى ترقية الفرد من خلال طرحه للفكرة الملكية الفردية وليست للملكية بحد ذاتها، لأن هذه الملكية في نظره هي وسيلة لتطوير الفرد وهذا ما كتبه اوربان إلى أحد أصدقائه يقول "آن ما يجب أن يكونه ليس الملكية الفردية بل الفرد الذي لا يمكن تشكيله بالقرارات والقوانين" -انظر إبراهيم لونيسي، نفسه، ص148.

[3] هواري عدي، المرجع السابق، ص64.

– صدور المرسوم المحدد للقبائل التي سوف تخضع للعمليات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأعيان، بناء على اقتراح الحاكم العام وتقرير وزير الحربية ويعلم هذا المرسوم للمعنيين عن طريق النشرة الرسمية للحكومة العامة، وفي المبشر وعن طريق التعليق في مراكز العسكرية، والنشر في الأسواق وداخل القبيلة المعنية والقبائل المجاورة[1].

– تباشر العمليات بواسطة لجان إدارية يعينها الحاكم العام ويساعدها في عملها تراجمة وأعوان من مصلحة الطوبوغرافيا، بالإضافة إلى الأهالي يعينون من قبائلهم، تقوم هذه اللجان في عين المكان بجمع المعلومات اللازمة، ولها أن تستمع لكل الشهود في التعرف على القبائل، وتقوم بوضع علامات الحدود في النقاط التي لا تكون فيها الحدود دائمة ثم تجمع اللجان أعمالها المتعلقة بكل قبيلة في تقرير ترفق به مذكرة وصفية للحدود ومرافق تنصيب علامات الحدود، يرسل التقرير إلى الجنرال أو عامل لعمالة حسبما كان الإقليم مدنيا أو عسكريا[2].

– بعد الانتهاء من هذه العملية الأولى لا تصبح حدود القبيلة نهائية إلا بعد المصادقة عليها بمرسوم ثم تنشر في النشرة الرسمية أو المبشر[3].

[1] إبراهيم لونيسي، **الملكية العقارية**، المرجع السابق، ص144.

[2] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية**، المرجع السابق، ص 114.

[3] هي جريدة أهلية صادرة باللغة العربية تم صدورها بمرسوم من طرف لويس فيليب، وبادر الجنرال إلى تطبيقه ثم إصدارها خلال شهر سبتمبر 1847 أوكلت مهمة الإشراف عليها لمكتب شؤون الأهلية للحكومة العامة.

– بعد الانتهاء من تحديد الأراضي يتم توزيعها بين مختلف الدوائر المشكلة للقبيلة، مع تحديد حدود كل دوار وتقسيم الأراضي إلى فئات، أراضي الدومين، أراضي الملك*، أراضي الملكية الجماعية والمقصودة أراضي العرش والسبيقة والمخزن**[1]والأراضي الجماعية الرعوية.

يتعين على مالك الأرض ملك، وكذا مصالح الدومين أن يقدم طلب استحقاق للأملاك خلال أجل شهرين، وفي حالة عدم التقديم خلال الأجل تعتبر أراضي الملك أو البايلك كأرض العرش وتمنح للقبيلة، وفي حالة العكس أي وجود طلب استحقاق يبلغ الجماعة التي يحق الاعتراض في أجل شهر من تبليغها، وان تقدم اعتراضها يعتبر العقار من طبيعة الملك أو البايلك، وفي حال تقديم اعتراض، يجب على الدولة أو المالك رفع الأمر للقضاء لمدة شهر .

– في حالة حدوث نزاعات أثناء عملية التحديد إذا كانت بين الحائزين لأراضي العرش*** أو السبيقة، يتم الفصل فيها من طرف اللجنة ذاتها، وإذا كانت من طرف الأهالي يتم الفصل فيها من طرف القضاء العادي أي القاضي الشرعي[2]، بعد عملية تحديد وتوزيع تبقى العملية الثالثة المتضمنة لتأسيس الملكية الفردية، ويكون هذا ضمن مرسوم بعد صدوره تقوم اللجان بالتحضير فيعين المكان لمشروع تخصيص الأراضي المراد تقسيمها بين الأفراد والعائلات بعد تقديم احتجاجات أو طلبات استحقاق التي تفصل فيها اللجان ذاتها، وبعد كل هذه الأشغال يتم تحرير تقرير إجمالي ثم يحول إلى عامل العمالة أو الجنرال، ثم يحول مشفوعا

*أراضي الملك، هي أراضي خاضعة للنظام العام وتعطي الحق للمالك في الاستغلال والتصرف فيها بشكل مطلق وهي بالتالي أراضي ملكية فردية وهي السمة الغالبة في منطقة التل.

[1] ** أراضي المخزن هي أراضي تمنح في شكل حق امتياز للعسكريين الذين تمنح لهم أراضي حسب أفراد العائلة يشتغل أراضيهم مقابل خدماتهم العسكرية متى طبلهم الحاكم .

*** أراضي العرش، هي أراضي تخضع لملكية القبائل وهذا الصنف يتواجد في العديد من المناطق تسمية أراضي العروش معروفة في إقليم قسنطينة، وفي إقليم وهران تعرف بالسبيقة، وهي بالتالي أراضي ملكية جماعية وهذا نظام ذو طبيعة خاصة غير معروفة في النظام الفرنسي.

[2] رشيد فارح، المرجع السابق، ص ص115، 116.

بالرأي الحاكم العام الذي يثبت نظامية العماليات. وأخيرا يصدر مرسوم إمبراطوري يصادق على عمليات تأسيس الملكية الفردية[1].

نماذج عن الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي:

من المؤكد أن دراسة القرار المشيخي تكون ناقصة دون ضرب أمثلة عن إجراءاته التطبيقية، كشف لنا النص الذي بعثه الحاكم العام للجنرال بيليسي إلى اللجان المكلفة بتطبيق القرار في 1863/06/11 مرة أخرى عن هذا الهدف الحقيقي من هذا القرار، إذ تنص التعليمات صراحة على وجوب إنشاء ملكية فردية ومن بين القبائل التي طبق عليها نص القرار المشيخي في الجهة الغربية من الوطن نذكر: حشم الدروق، أولاد الدرارب، عبيد الشراقة (مستغانم ، أولاد زايز، أولاد خالفة (وهران) حارج، أولاد سليمان، المرابطين، والعرب الحساسنة، واحميان (سيدي بلعباس).

-أما المرسوم التطبيقي الإمبراطوري، المؤرخ في 1864/04/16 فقد قضى بتحديد أملاك 48 قبيلة من بينها 18 قبيلة في إقليم وهران منها، أولاد سيدي عبد الله، الشرفة، الحمادية ...إلخ.

-مرسوم إمبراطوري صدر في 1865/03/22 قضى بتحديد 124 قبيلة منها 43 في إقليم وهران كالزمانة الدواوير، عكرمة، الغرابة[2]، كما صدر مرسوم إمبراطوري في 20 جانفي 1866 لتعيين 73 قبيلة يجري عليها القرار المشيخي 1863.

- المراسيم الاستكمالية للقرار المشيخي 22 أفريل 1863

استكمالا للمراسيم التطبيقية لهذا القرار صدرت عدة مراسيم تنفيذية إمبراطورية تعين أسماء القبائل التي وضعت أراضيها رهن القرار تمهيدا للتنفيذ المشروع الاستعماري الرامي إلى انتزاعها وتحويلها لصالح الكولون منها:

[1] رشيد فارح، المرجع السابق، ص ص118-119.

[2] انظر الملحق رقم 6.

- المرسوم الإمبراطوري الصادر في 12 أوت 1863 الذي مس 30 قبيلة في الأقاليم الجزائرية الثلاث.

- مرسوم 9 ديسمبر 1865 القاضي بإعفاء 13 قبيلة مخزنيه في إقليم وهران[1].

- منشور الحاكم العام المؤرخ في ماي 1866، الذي يعطي تعليمات صارمة لحكام الأقاليم بشأن تحديد مناطق الاحتلال.

- مرسوم 25 أفريل 1866 المحدد لأراضي أولاد سعيد بني شقران .

- مرسوم 16 جوان 1866 قبيلة الفراقة.

إن مثل هذه المراسيم الإمبراطورية التي تعكس جميعها الفلسفة السياسية للاستيطان الفرنسي في الجزائر[2].

2-4/ نتائج القرار وموقف الطرفين منه:

نتـــائجه: خلف هذا القرار نتائج وخيمة على الجزائريين، جزء القبائل إلى أقسام تدعى دواوير حتى تسهل مراقبتها، وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية، وألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صدرت من أصحابها، بصفتهم متمردين أو ثائرين على الأوروبيين أو المتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر، وضم جميع الأراضي الشاغرة إلى قطاع الدولة، فضمن بذلك احتياطا ثمينا لتوطين الأوروبيين، وهكذا آلت الأوضاع بعد صدور هذا القرار إلى تناقص في المساحات الأرضية للجزائريين، فعلى سبيل المثال: نزلت قبيلة بني عامر من 120.000 هـ إلى 80.000 هـ أي الثلث ومن 80.000 هـ احتجز 20.000هـ ¼ لخلق مراكز استيطانية جديدة، بينما انتقلت مساحة أراضي قبيلة أولاد دزاير من 75.000هـ إلى 46.000 هـ ، فإن قبيلة أولاد خالفة نزلت من 32.000 هـ إلى 26.000هـ[3].

[1] عدة بن داهة ، **الخلفيات**، المرجع السابق، ص146.

[2] عدة بن داهة ، **الاستيطان والصراع**، ج1، المرجع السابق، ص 394.

[3] عدة بن داهة، **الخلفيات**، المرجع السابق ، ص147.

– شهدت 372 قبيلة في أخر 1870 تحديدا لأراضيها، فكانت النتيجة انه ضمن عدد إجمالي مما يلي يقدر بـ 6.883.811، أقرت السلطات الاستعمارية بـ 186.492هـ على أنها أملاك للدولة تابعة للبلديات، ومصنفة على أنها أراضي العرش 2.840.591 هـ من أراضي الملك.

نذكر على سبيل المثال حجز ومصادرة 108هـ في دائرة مستغانم، حجز قطعة أرضية متفاوتة المساحة في 24 قبيلة من دائرة تلمسان، ومع كل هذا إلا أن بعض الكتاب الفرنسيين وصفوا هذا القرار بأنه الصرح العظيم المتميز في التشريعات العقارية التي شهدتها فرنسا في الجزائر، لكن الحقيقة تقال انه قرار قبل بأبشع أشكال النهب، والاغتصاب للأراضي الجزائرية[1].

ب-موقف من القرار المشيخي 22 أفريل 1863:

أ/ موقف الأهالي: وهنا يبقى السؤال المطروح أمام أغلبية المؤرخين ما هو موقف الأهالي من القرار المشيخي 22 أفريل 1863؟، حيث اتفق الأغلبية على رفض الأهالي له، لأنه احدث تغييرات جذرية على الطبيعة الاجتماعية التي تعود عليها الأهالي منذ مئات السنين فمعظم الأهالي لم يسبق لهم أن عرفوا أسلوب العمل في إطار الملكية الفردية، وبدون شك أن الإجابات التي أعطاها بعض أعيان الجزائر على الأسئلة التي طرحت عليه من لجنة راندون التي جاءت للتحقيق في أسباب المجاعة (1866-1868، تعد دليلا قاطعا على ذلك فقد ردوا على السؤال التالي: "...وأما أفراد الولد عن أبيه أو الزوجة عن زوجها مثلا فإن ذلك لا يؤدي إلى الإضرار بالعيلة بتشتيتها، ويؤدي إلى إفساد الأراضي وتقسيمها..."

ويبدو الكثير من الأهالي لم يفهموا الأهداف البعيدة للمرسوم ولا طريقة تنفيذه وتطبيقه، وهذا ما نستنتجه من تلك العريضة التي رفعها جماعة من هؤلاء إلى الإمبراطور

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج1، المرجع السابق، ص 149.

أثناء زيارته الثانية للجزائر في ماي 1865[1] "نرجو من كريم إحسانكم أن لا يكون ذلك سبب في نقصان ما تمنته حضرتكم من الخير لنا..."، فهموا ان النص المرسوم ينص على الملكية الجماعية للأهالي وليس الفردية، وهذا الإدارة الاستعمارية بالجزائر إلى مقابلة احد الفقهاء الجزائريين وهو محمد بن عبد الله سيشرح هذا المرسوم لهم، ولكن ذكر محاسنه ومدحه فقط، وبالفعل هذا ما طبقه الزقاي في مقالته تحت عنوان " تنبيه أكيد لمن عساه أن يغفل عن فايدة التحديد".

وكانت هذه المقالة محاولة لإغراء الأهالي بقبول المرسوم[2] بقوله: "...وضعوا هذا القانون الجليل والتأويل اللايق الجميل، في تحديد الأملاك ليتم به في الانتفاع ونأمن من آفة الإهمال والضياع، ويتمكن فيها من التصرف العام، ويعود بمثابة الدوام والأنعام ".

وفي الأخير أوضح الزقاي طريقة تنفيذ المرسوم بقوله: "... فرأوا أن تقسيم الأرض بين الدواوير، ثم بين الأشخاص بحيث يمتاز كل واحد منهم بقطعة على سبيل الاستقلال والاختصاص...".

ب /موقف الكولون من القرار المشيخي 22 أفريل 1863

إن الكولون تنكروا لهذا القرار وتأثروا له بالغ التأثر، لأنه دعم ملكية القبائل لأراضي الاعراش، وطمأنها بأنه لا احد بعد هذا التاريخ ينافسها في حق تمتعها بأراضيها مثلا القطع الأرضية التي تحصلت عليها قبائل المخزن في شكل امتيازات، فإنها فقدت طبيعتها وأصبحت قابلة للفسخ والبطلان، وبهذا قد تكون الحكومة الفرنسية قد تخلت عن حقها في التصرف في الأراضي العرش، وعبرت عن حقها في السيطرة على أراضي القبائل ولمثل هذه الأسباب اعتبر الكولون هذا الإجراء سخاء وغير مناسب، ووصفوه بأنه تخل

[1] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 174-175.

[2] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 616.

الدولة عن حقوقها وانطلاقا من هذا الموقف السلبي للكولون من القرار المشيخي آل إلى إصدار قرار في 1870/12/19 يقضي إيقاف العمل بالقرار المشيخي 22 أفريل 1863[1].

وكخلاصة للقول نستنتج أن جل المراسيم الاستيطانية والتشريعات العقارية في هذه الفترة آلت إلى تحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية، ولاسيما القرار المشيخي 22 أفريل 1863 الذي يعد أهم ركيزة اعتمدتها السلطات الاستعمارية في تنفيذ مشروعها الاستيطاني، فهذا المرسوم هو وساما لأبشع عمليات النهب والاستغلال الفرنسي في الجزائر.

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان** ، ج1، المرجع السابق، ص 339 .

الفصل الثالث

انعكاسات سياسة الاستيطان

على الجزائريين وردود فعلهم

1870-1852

نظرا لتطور عمليات النهب الاستعماري وسياسة الاستيطان المطبقة في حق الشعب الجزائري، وبحكم تنوع هذه السياسة بمختلف تشريعاتها، كذلك ستتنوع وتختلف نتائجها وانعكاساتها على الشعب الجزائري في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية...، لكن الجزائريين لم يبقوا مكتوفي الأيدي في ظل هذه السياسة التعسفية، فقاوموها بأغلى ما يملكون فبالرغم من إجماعهم على هدف واحد إلا أن طريقة مقاومتهم اختلفت باختلاف أفكارهم فمنهم من فضل المقاومة السلمية كالعرائض والاحتجاجات، ومنهم من اتجه نحو العمل الثوري وهذا ما سنتناوله في فصلنا هذا.

أولا: انعكاسات سياسة الاستيطان على المجتمع الجزائري:

إذا كان الحكم على الاستيطان الفرنسي يرتبط بنتائجه فبقدر ما انعكست هذه النتائج ايجابيا على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، فإنها انعكست سلبا على المجتمع الجزائري وفي هذا الإطار اكتفينا بالإشارة إلى نتائج السياسة الاستيطانية على الميدان الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذان المجالان كان أكثر تضررا من هذه السياسة.

1-1/ الانعكاسات الاقتصادية:

أدت السياسة الاستعمارية التعسفية خاصة فيما تعلق بنزع ملكية الأراضي الجزائرية التي كانت في سبيل تشجيع الحركة الاستيطانية، إلى هدم البنية الاقتصادية وتردي أوضاع الشعب الجزائري في هذا الميدان وسيتضح هذا من خلال:

تدمير الاقتصاد الفلاحي وذلك بالاستيلاء المعمرين على أجود الأراضي وأحسن المراعي، وابعدوا بذلك السكان الجزائريين نحو الأراضي القاحلة[1]، وأنهكوهم بضرائب مثقلة مقابل إعفاء المستوطنون منها، وهذا ما أدى إلى إفقار الجزائريين وتحويلهم إلى خماسين في

[1] محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص47.

الأراضي التي كانت ملكا لهم[1]، ونتج عن هذا انهيار دخل مستوى العائلات الجزائرية وصاحب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا ما جعل مقدرة الشراء عند العمال الجزائريين شبه منعدمة.

سيطرت المستوطنون على كل القطاعات الحيوية في الجزائر[2]، مما أدى إلى تدمير البنية الزراعية التقليدية الجزائرية، وإلحاقها بالاقتصاد الفرنسي سوقا ومحاصيل وانجر عن هذا إهمال المحاصيل المعاشية، وفي مقدمتها الحبوب حيث انخفض مردود القمح الصلب من 83% إلى 81% من الإنتاج الكلي، أما القمح اللين انخفض بنسبة 11.20% في فترة 1867-1871، في حين ركزوا على زراعة العنب لإنتاج الخمور، وكنتيجة لهذه الزراعة جعلت الجزائر ثالث بلد منتج للخمر.

أما الماشية هي الأخرى تأثرت من سياسة الاستيطان التي انتهجتها القوات المحتلة، فنتيجة نهب الأراضي تضررت أراضي الرعي والغابات، فتأثر بذلك نشاط القبائل الرعوي وتوقفت حركة قطعان الماشية الموسمية، وكان لذلك تأثير على النشاط التجاري المترتب على تربية الماشية وتجاراتها، فانخفض عدد الأغنام إلى 8 ملايين عام 1865 أما الأبقار فانخفضت إلى مليون عام1867[3].

حدوث أزمات اقتصادية خانقة التي كانت نتيجة لنزع الملكية الزراعية من يد الفلاحين الجزائريين إلى يد الفرنسيين، وبعد فقدان الأراضي التي يمتلكها الجزائريون وصل إلى 365 ألف هـ ما بين 1850- 1870 منها 249 ألف هـ في العشرية الأولى[4]، نذكر على سبيل المثال مجاعة 1867- 1868 الذي راح ضحيتها 500.000 نسمة من

---

[1] عبد الله مقلاتي، **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962**، منشورات سيدي نايل ،الجزائر، د ت، ص51.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص163 .

[3] يحي عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص36.

[4] أحمد حسين السلماني، **نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830- 1871**، مجلة المصادر، ع6، الجزائر،2002، ص ص118- 119.

الأهالي[1]، والذي زاد الطين بلة هو تصرف الكولون في الميزانية ،فمعظم الموارد المالية تصرف بطريقة تكون تامة على مصالح العناصر الأوربية خاصة الفرنسية[2].

1-2/ الانعكاسات الاجتماعية:

مثلما كانت انعكاسات السياسة الاستيطانية وخيمة على الأهالي الجزائرية في الميدان الاقتصادي، فكانت أكثر منه في المجال الاجتماعي، فإن لم يكن للأهالي ثروة أو مصدر رزق فكيف سيكون لهم وضع اجتماعي جيد أو حياة اجتماعية مريحة كالمعمرين الأوربيين ؟. سنجيب عن هذا التساؤل من خلال:

خلق مجتمع غريب عن المجتمع الجزائري خاصة إن الذين هاجروا إلى الجزائر من حثالة المجتمع الأوربي[3].

انتشار البطالة: نتيجة تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وأرزاقه ،وطرده إلى المناطق النائية، وهذا ما أدى إلى ظهور طبقة كبيرة من العاطلين عن العمل، وحتى العمال أجورهم لا تكفيهم لسد حاجاتهم مما أدى إلى تحويل أبناء الجزائر إلى خدام في أراضيهم المسلوبة أو خماسين، في حين كانوا قبل هذا الوقت هم أسياد الأراضي[4]، نأخذ مثال عن هذه الوضعية ففي مدينة مليانة كان الجزائريون من أهاليها يمثلون 60% من مجموع سكان المدينة كانوا يعملون في بساتينها كأجراء، وعمال زراعيين، وعمال منجم الحديد، وكناسين الأزقة ومساحين للأحذية، ومنهم من أصبح متسولا أو شحاذا[5].

---

[1] سعيد علمي، **الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، ج1، تر، شريف والي ومحمد صفا بوخالفة، تم، عبد الجليل التميمي، دار الكتاب، دب،2013، ص149.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج 5، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 93.

[3] محمد السعيد قاصري، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962**، دار الإرشاد، الجزائر، د ت، ص 329.

[4] أحمد حسين السليماني، المرجع السابق، ص126.

[5] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص93.

انتشار المجاعة: كنتيجة حتمية للانخفاض المردود الزراعي الذي كان يعتمد عليه الجزائريين بشكل كبير فقد امتازت السنوات الممتدة من 1866- 1868[1] نكبات طبيعية كانت أقصى من يكون على السكان الجزائريين وخاصة الفلاحين منهم، فهجوم الجراد في أفريل 1866 على السهل المتيجي والمناطق المجاورة له ثم الجفاف الذي كان اقل ضرر على الأوربيين، لأنهم كانوا يملكون أجود الأراضي وأخصبها، بخلاف الجزائريين وما صاحبه في ارتفاع الحبوب[2]، وكل هذه العوامل تضافرت لتأتي بعدها بلية كبيرة تمثلت في المجاعة العامة التي هلك بسببها الكثيرون.

وقدر عدد الموتى في صفوف الجزائريين 500.000 ألف أي ما يعادل 30 ألف نسمة، وهو رقم أدنى بكثير من الحقيقة، وقدره الكثير من المؤرخين للسياسة الخاطئة ونتيجة إهمال المعمرين لخدمة الأراضي، وذلك لجهلهم لطبيعتها، وعدم تمكنهم من استغلال أخصب الأراضي التي امتلكوها، فبقى الفلاح الجزائري عرضة القحط، وفريسة الجفاف فانتشر الجياع في البلاد فامتلأت الشوارع بالمتسولين، ويذكر برزي الذي كان قسيسا على مدينة الشبلي بمتيجة "أن الجياع كانوا يقدون إلى المراكز الأوربية بالمدن منهم إلى القرى عراة وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمية"[3].

إلا أن هذه الكارثة التي أودت بحياة 500 ألف من الأهالي، ورغم هولها فإن احتياط المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، كما أن مستودعاتهم كانت عامرة بالقمح، ولم يخطر ببال أحد من الرسميين أو الخواص أن يمد يد المساعدة للجائعين، وذلك أن هؤلاء

---

[1] وفيات الأهالي فيما بين جويلية 1867 وماي 1868 على أنها بلغت 128,812 حالة وفاة .انظر: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**،ج2 المرجع السابق ، ص19.

[2] ارتفع سعر الشعير الذي كان بثمن 12.13 إلى 17.16 فرنك للقنطار الواحد في سبتمبر 1868 أما القمح كان بـ 25.80 فرنك فقد ارتفع إلى 64.46 فرنك في شهر سبتمبر 1868، في شهر أكتوبر وصل السعر إلى 30.86 فرنك (انظر:عباس فرحات، المرجع السابق، ص60)

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص159.

الأجانب كانوا مبتهجين لاحتمال انقراض السكان بهذه الطريقة البسيطة[1]، وكدليل على هذه الظروف المزرية نستدل بشهادة أحد الرحالة الألمان الذي قام برحلة إلى الجزائر عام 1963 "أنه رأى في كل النواحي التي مر بها من وهران إلى عنابة، ومن تيارت إلى ورقلة، خراب من الطين يسكنها أناس شبه عراة، ويلبسون ثيابا بالية معظمهم في حالة جوع دائم، وعلى حافة الهلاك" وأمام كل هذه الأزمات لم تحرك السلطات الاستعمارية ساكن[2].

انتشار الأمراض: أصبحت الجزائر بعد الاحتلال مضرب في الأوساخ وانتشار الأمراض المعدية الواردة مع الجنود، فأصبحت أغلب الأمة الجزائرية في حالة مرض مزمن نتيجة الحالة الاجتماعية والصحية المتدهورة، فبينما نجد أن في الإحصاء الرسمي لمعدل حياة الأوربي في قطر الجزائر هو 72عاما، بينما نجد معدل حياة الجزائري لا يتعدى 50 سنة[3] ومن بين الأمراض المنتشرة مرض السل الضارب أطنابه في القرى والبادية، ومساكن العمال في المدن بصفة مريعة، بينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لمرض السل لا يوجد بأرض الجزائر سوى 28 مستوصف، أما أمراض العيون الفتاكة فهي تنهب كل سنة بأبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين، بالإضافة إلى مرض الكوليرا والتيفوس خاصة بعد زلزال 866 الذي ضرب البلاد[4].

البؤس والشقاء: أصبح الأوربيين بعد فترة من الزمن يشعرون أنهم أصحاب البلاد الأصليين[5]، وسلطوا ضوء رؤيتهم على أن العنصر العربي اجتمعت فيه كل الرذائل والمثالب، وضحى الأوربي يصب عليه كل غضبه ونظرا لتعسف الكولون من جهة والجنود

---

[1] مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر،، حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص15.

[2] –ch.A julien ، **histoire de l'Algérie contemporaine**، Paris، P.m.f ,tom 2.1979 . p439 .

[3] – l'able bouzet ، **histoire du désastre de l'Algérie 1866–1867**، Alger،1868، p71.

[4] محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى، مدخل لدراسة عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية، نصوص مختارة**، د.م.ج، الجزائر، 2009 ،ص192 .

[5] زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، لبنان، د ت، ص150.

العسكريين من جهة أخرى الذي تمثل في الفتك بهم وإبادتهم وقهرهم، فمن هنا تبرز أقصى حالات البؤس والشقاء على الجزائريين[1].

تغير مظاهر الحياة: لقد شهدت الجزائر إبان هذه الفترة تغير في المظاهر الاجتماعية وتلك العادات والتقاليد نظرا لطغيان الطابع الغربي عليها، فحتى البنايات فقدت طابعها الإسلامي بسبب استقرار الأوربيين بها[2]، أما فيما يخص اللباس فاختلط باللباس الأوربي وضاع اللباس التقليدي في متاهة لا يمكن التخلي عليها، ضف إلى ذلك انتشار العادات السيئة كشرب الخمر والميسر، ويعود هذا إلى كثرة الكباريهات في المدن التي تحتوي على المهاجرين الأوربيين، وهكذا أصبحت المدن تعج بالمفسدين كالعفرون مثلا: كثر فيها الخبث والخداع من المهاجرين الذين قدموا إليها، ومع مرور الزمن أخذ البدو يزورون المدن فتعلموا تعاطي المسكرات ولعب القمار[3].

تراجع عدد سكان الجزائريين كنتيجة حتمية لحرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة، وهذا ما أدى إلى هلاك عدة ملايين من السكان[4]، فوصل عددهم إلى ثلاث ملايين في السبعينيات بعد ما كان 10 م ن من قبل[5].

تفكيك البنية الاجتماعية: وهذا ما لمحناه من خلال دراستنا لقانون سيناتوس كونسلت 1863 فانطلاقا من هذا القانون تم ضرب البنية الاجتماعية[6]، وتفكيك العائلة الجزائرية وإفقادها لشخصيتها واضمحلال عاداتها وتقاليدها، ومن هنا هدفت سلطة الاحتلال إلى إزالة وتفكيك روابط أواصر القبيلة إلى عدة عائلات ودواوير مستقلة عن بعضها البعض وتولد

---

[1] عباس فرحات، المرجع السابق، ص61.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط1، الغرب الإسلامي، لبنان، د ت، ص39.

[3] ما لستان فون هاينريش، **ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا**،ج1، مجلد3، تر وتق، أبو العيد دودو، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2008، ص 180.

[4] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 52.

[5] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 51.

[6] أبو قاسم يعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر 1830- 1960** ،ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007، ص 81.

عن تحطيم هذه الوحدة القبيلة أو العشائرية إلى حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها من أرصدة العشائر الاحتياطية للحبوب والبذور في حالة حدوث مجاعات، وهكذا تحولوا الملاكون للأراضي إلى أقنان عند الملاكين الجدد[1].

3-1/ الهجرة: تعتبر الهجرة الجزائرية خارج الوطن كمنفذ حقيقي للسياسة التعسفية المطبقة في حقهم فلهذا فضلت فئة من الجزائريين الهجرة كحل ناجح للهروب من ناقوس الخطر الذي داهما. حيث تعددت أسباب هذه الهجرة منها: القوانين الزجرية التي تم عرضها سابقا وكذلك تطبيق سياسة الضريبة المجحفة [2]، كما لعبت البطالة من جهة وانخفاض الأجور من جهة أخرى دورا في الهجرة للبحث عن فرص العمل[3]، أو تحسين المستوى العلمي وبالتالي الرفع من المستوى والمكانة الاجتماعية[4]، وبصفة عامة كانت الهجرة من أجل البحث عن حياة أفضل والهروب من الواقع الأسود[5]، تعددت أنواعها وأشكالها، فهناك هجرة نحو المدن الكبرى أو نحو الخارج أما بشكل جماعي أو فردي.

وإذا تحدثنا عن الهجرة إلى الخارج نجدها كذلك تنوعت وتعددت، أما نحو فرنسا أو نحو الدول الإفريقية أو الدول العربية. كهجرة فرقة الفراشيش نحو تونس...[6].

ومن هنا يتضح لنا أن المشروع الذي حقق مكتسبات المستوطنين قد أثر سلبا على المجتمع الجزائري، وأحدث أضرارا اقتصادية واجتماعية وهذا ما أدى إلى هجرتهم تاركين كل أملاكهم .

---

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج2، المرجع السابق، ص29.

[2] محمد غانم، **من أرشيف إدارة الاستعمار في الجزائر، الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية**، مجلة إنسانيات، ع12، الجزائر، 2000، ص 13.

[3] احمد توفيق مدني، **هذه هي الجزائر**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص113.

[4] احمد بن جابوا، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس، 1830- 1954**، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة تلمسان 2010 -2011، ص 34.

[5] أحميده عميراوي، **السياسة الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1844- 1910**، دار الهدى الجزائرية، 2009، ص 150.

[6] يشير بن داهة أن الهجرة رد فعل وأسلوب من المقاومة السلمية إلا أن احميده عميراوي وأحمد توفيق مدني يشيران على أنها نتيجة السياسة الاستيطانية.

ثـــــانيا: ردود فعل جزائرية حول اتجاه السياسة الاستيطانية 1852- 1870

إن السياسة التي أدت إلى رخاء ثلة من الكولون على حساب معاناة السكان وإفقارهم تسببت في ردود فعل تناوبت بين المقاومة السلمية التي تجلت في العرائض والمذكرات والاحتجاجات سواء الجماعية أو الفردية، وبين المقاومة العسكرية الثورية التي تجسدت في الانتفاضات والثورات الشعبية والأعمال التخريبية كحرق الغابات، حيث ميزت هذه ردود الفعل لصراع الدائم بين الكولون والجزائريين وهذا ما سنتطرق له من خلال ما يلي:

1-2/ ردود فعل سلمية:

اتخذ الجزائريون أساليب سلمية في التعامل مع خصومهم، وفي التعبير عن مدى رفضهم للظلم وعدم الاستسلام للذل والجبن من جهة أخرى، فاعتمدوا على وسائل حضارية وذكية في نضالهم ضد المحتل.

أ-**العرائض الاحتجاجات:** تعتبر الاحتجاجات دليلا على حضارة الشعب الجزائري ووعيه على عكس نظرة الكولون له بأنه شعب غير متحضر، وكذا نستشهد بنماذج وعينات من الرسائل الاحتجاجية ضد السياسة الاستيطانية.

احتجاجات جماعية:

احتجاج قبيلة بني خنيس على قرار راندون بتحديد أراضيها وحجز ممتلكاتها 1856[1]، احتجاج قبيلة أولاد رشاش من خنشلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني حيث عبر مشايخها وأعيانها عن أسفهم الشديد، واستيائهم لصدور هذا القانون، حيث قال إحدى مشايخهم: "فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سبيخة حيث قتل صغار رجالنا ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا لا تساوي شيئا في نظرنا، لأن الجراح ستشفى وتعالج مقارنة باستثناء الملكية الفردية والسماح للأشخاص ببيع حقوقهم

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، الجزائر، 1994. ص75.

الحصرية ضمن الملكية الأرضية الجماعية، فهذا القبل غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة ويزيلها"[1].

احتجاج قرية الصحاري على بيع أراضيهم وفق للقرار المشيخي 1863[2]، وتسليمها للكولون وكرغبة في استمالة الفلاحين قامت السلطات المحتلة بتعويضهم من هؤلاء 148 فلاحا في دائرة مستغانم بأولاد معالف من بينهم خمسة ملايين من قبيلة بوكامل.

وفي إقليم سيدي بلعباس اصطدم المشروع الاستيطاني بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين، فقبيلة الحازج[3] التي تبلغ مساحة أراضيها الفلاحية 18.306هـ، لم تبقي منها فرنسا 4.846هـ، بصفتها أراضي ملك، أما باقي المساحات فقد تعرضت للحجز والمصادرة بناءا على القرار الإمبراطوري الصادر في 1966/04/25 ولهذا قام ممثلي دوار أولاد رياح والعثمانية ومهديد باحتجاج لدى سلطات الاحتلال عن طريقة تقسيم التي تعرضت لها أراضيهم في أعقاب صدور القرار المشيخي 1861.

احتجاج قبيلة عكرمة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف واد يلل، تم اقتطاع منها مساحة تقدر ب 1200هـ من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الاستيطاني، وكان القرار من الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863، وحتى اللذين كانوا يمجدون نابوليون الثالث أمثال الآغوات والباشاوات، فبعد مصادرة أملاكهم وأراضيهم تحولوا إلى أعداء لهم وأخذوا بالتشكي أمثال: الحاج أحمد المقراني وسعيد بن بوداوود... والتي فيما بعد تحولت هذه الشكاوي إلى ثورات وانتفاضات سنتحدث فيها لاحقا.

---

[1] – Abdellatif benachenou، **Regimes des terres et structures agraires au Maghreb**, édition populaire de l'armée ، Avril 1970، P72.

[2] أحمد حسين سليماني، المرجع السابق، ص116.

[3] قسم القرار المشيخي 22 أفريل 1863 أراضي قبيلة العازج إلى خمسة دواوير على التالي: أولاد رياح (946ن، 4.158هـ) حماشة (739 ن، 2.668هـ) العثمانية (534ن، 1.753هـ) اولاد غازي(547ن، 3.820هـ) 5. مهديد (861ن، 5.905 هـ) (انظر عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول الملكية**، ج 2، المرجع السابق، ص 76.

ونظرا لعدم وجود نظام موحد لتحديد أراضي وحجزها رفعت احتجاجات، القبائل إلى سلطة الاحتلال ضد التمييز الذي تقوم به اللجان المخصصة في فصل عنه.

احتجاج جماعة قرية تاورة على أرضهم التي تم مصادرتها في 1871/06/21 نجد أن وعودهم بشرائها وتقدر هذه الأرض بـ 2.57هـ.

احتجاج سكان قرية زموري إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون النظر في حالتهم المأساوية، بحيث لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى أشجار التين وبعض البساتين.

احتجاج أولاد بوحنيفية وأولاد سيدي سليمان 1867 رفقة جيرانهم أولاد بوهادي مطالبين من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة أراضيهم وحجزها.

عريضة احتجاجية تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة بلدية معسكر إلى الحاكم العام، يذكرون السلطات الاستعمارية بالأراضي التي تم التنازل لهم في المالح دوار سحرارة كتعويض عن أراضيهم، التي تم مصادرتها بعين فارس لكنها وعود كاذبة[1].

وفي الجنوب الجزائري ،عارض السكان بشدة إقدام فرنسا على حفر الآبار ومحاولة بسط سيطرتها على الواحات وإقامة المستوطنات[2].

الاحتجاجات الفردية: كما ذكرنا سابقا أن هذه المقاومة السلمية، تناوبت بين النظام السلمي الجماعي أو الفردي، وفي ضمن هذا الإطار سوف نتطرق إلى نماذج من الاحتجاجات الفردية:

مطالبة احد أهالي أولاد عوف بحقه في ملكية الأرض، التي كان يستولي عليها الأمير عبد القادر[3] ومنحتها مصلحة الأملاك العامة بمعسكر إلى محمد بن برجي حيث كان ينتظر هذا المحتج أن تجري على هذه الأرض الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 22أفريل

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية**، ج2، المرجع السابق، ص ص79-87.

[2] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص80.

[3] هذه القبيلة كانت تحوي ثلاث قطع أرضية كان يستولي عليها الأمير عبد القادر، ثم استولت عليها السلطات الاستعمارية، وأدخلتها ضمن أراضي أملاك الغائبين المتروكة (انظر عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج2، المرجع السابق، ص73).

1863، حتى يعوض بدلها أرض أخرى أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده السلطات الاستعمارية، لكن السلطات رفضت طلبه[1]، عريضة فردية تقدم بها المدعو زنين عبد الرحيم[2] يحتج فيها حول الأراضي التي منحت له بوادي المالح، وذلك منذ عشرين سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويض عن أرضه، التي صدرت منه في إطار توسيع مركز عين فارس الاستيطاني.

احتجاج المدعو عبد القادر ولد عيسى، الذي رفض التعويض عن أرضه التي صدرت منه في دوار القراينية والمقدرة مساحتها بـ 20 هـ. وعلى الرغم من كل هذه العرائض والاحتجاجات إلا أن باعتمادها هذه الوسيلة[3]، السلطات الاستعمارية لم ترضخ لها وكان ردها سلبيا عليها ومن هنا الفلاح الجزائري لم يستعيد أرضه.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن رد السلبي للسلطات الاستعمارية على هذه العرائض، يعتبر نفيا لسيادتهم عليها، وعلى امتلاكهم إياها ويبدو أن هذا الأسلوب اعتبره المحتل نشاط معادي له يجب التصدي له.

ب- شراء الفلاحين الجزائريين الأراضي من الكولون:

قبل اعتماد هذا السلاح السلمي من المقاومة، قام الجزائريين بأساليب أخرى للدفاع عن أراضيهم كالامتناع عن بيع الأراضي للكولون، أو استبدالها بأرض إلى أخرى وعدم القبول بدفع الضرائب المفروضة عليهم ،والأهم من هذا اعتماد الفلاحيين الجزائريين على أسلوب شراء الأراضي من الكولون لاستعادة أملاكهم الضائعة منهم [4].

تعود المحاولات الأولى لاستعادة الجزائريين لأراضيهم المغتصبة عن طريق شراءها من الكولون إلى سنة 1863، حيث قام الجزائريين بشرائها بمبالغ جد مرتفعة مقارنة

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج2، المرجع السابق، ص74.

[2] عبد الرحيم ولد محمد من دوار السحاحرة التابع لقبيلة أولاد بوعلام لبلدية معسكر (انظر عدة بن داهة: نفسه، ص88)

[3] شارل روبيرت اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص86.

[4] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص41.

بالأوربيين الذين اشتروها منهم بمبالغ منخفضة نسبيا، ويرجح البعض بأن هذا الارتفاع يعود إلى جودة هذه الأراضي، بعدما أدخل عليها عمليات الاستصلاح التي قام بها الكولون كجلب الماء إليها وحفر الآبار[1]، في حين صرحت السلطات الاستعمارية أن الأراضي التي تم شراءها من الكولون من قبل الجزائريين أراضي جبلية ورملية وعرضة للانجراف، أو أنها أراضي ينعدم فيها الأمن، لما شهدته لبعض الحركات العصيانية كما هو الحال مع بوزيان القلعي وأقرانه من أمثال مسعود بن زلماط [2]، هذا بالنسبة لشرائهم لاستعادة أراضيهم وإذا عدنا إلى النقطة التي طرحت سابقا، أي الامتناع عن بيع الأراضي للكولون نتحدث عن سكان بلاد القبائل، فهؤلاء امتنعوا عن بيع أراضيهم للأوربيين أبدا أو على الأصح من النادر أن يبيعوا لهم في حالة الفقر والمجاعة التي تعرضوا لها.[3]

وبهذا الشكل يكونوا الفلاح الجزائري رغم فقره وظروفه الصعبة،قد ساهم بهذا الأسلوب من المقاومة في صيانة القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجزائري (وهي الأرض الفلاحية).

2-2/ ردود فعل عنيفة:

نظرا لعدم رضوخ السلطات الاستعمارية لمطالب وشكاوي الشعب الجزائري اقتنع الجزائريين لا جدوى من هذا الأسلوب، فعمدوا إلى أسلوب العنف في استرجاع ممتلكاتهم وأراضيهم، فاختلفت الطرق في تنفيذ هذا المخطط بين الأعمال التخريبية أو الانتفاضات والثورات، وهذا ما سنتناوله في العرض التالي:

---

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج2، المرجع السابق، ص160.

[2] عرفوا هؤلاء بالقطاع الشرفاء وبقطاع الطرق والخارجين عن القانون في نظر إدارة الاحتلال الفرنسي حيث قاوم بوزيان القلعي مدة 13 سنة (1863- 1876) في نواحي معسكر (انظر بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج 2، المرجع السابق، ص61).

[3] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص20.

ا- **الأعمال التخريبية:** منذ عام 1851 شهدت الجزائر حالة من انعدام الأمن واختلاله من قبل جماعات مسلحة ،كانت تجوب الوطن لغرض شل نشاط الكولون والإدارة الاستعمارية وسيتضح هذا من خلال.

- شهدت الجزائر العديد من الحرائق التي أشعلت في الغابات من طرف جماعات مسلحة ففي سنة 1863 أتت الحرائق على 42.100 من الأراضي الغابية، منها في القطاع القسنطيني لوحده 22.000هـ، وفي صيف سنة 1865 التهمت النيران 163.954هـ، حمل الكولون مسؤوليتها القبائل وطالبوا بفرض عقوبات جماعية، ولهذا قامت سلطات الاحتلال بتعويض الكولون بأراضي أخرى.

ولعل الحرائق التي تعرضت لها غابات الفلين بضواحي سكيكدة في سبتمبر 1870 تكون من فعل الفلاحين الساخطين على النظام الاستعماري، الذي لم ينصفهم، ثم جاءت حرائق 1871 لتزيد من الصراع بين الفئتين حيث طلب الكولون المستفيدون من الأراضي الغابية بإجراء عقوبات جماعية ضد القرى التي يعتقد أنها تسببت في الحرائق، وهذا على الرغم من تعويض الحكومة لهم، أما الصحف الاستعمارية فقد وصفت المتسببين في الحرائق بالمتوحشين بينما لو سمح للجزائريين باستخدام الأراضي الغابية كمراعي ما كان لهذه الحرائق أن تشب مطلقا[1].

- أما في الهضاب العليا الغربية، أحس السكان بتعدي الكولون على حقوقهم وامتهانها حينها أضرم الثوار من أبناء قبائل حميان وأولاد سيدي الشيخ والشعامبة النار في مستودعات الحلفاء، مما أدى إلى تخريب المنشآت الزراعية ،وسقوط ضحايا كانوا من الأسبان[2]، وفي هذا الصدد عبرت إحدى الصحف الصادرة في الشرق الجزائري بالقول "لا أحد من

[1] - charles - robert ageron ، **les Igerirens muslmams et la France** ،T 1، paris puf ، 1968 ، pp110-111.

[2] - Mahfoud kaddache et djelali sari ، **l'Algérie dans l'histoire**. Tos alger .o.p.u. 1989. P. 174

المستعمرين لقي أبدا عنصرا متمردا وأكثر عدوانية وحقدا مما هو عليه العنصر الجزائري...".

ولكن نحن يتلخص لنا أن الحرائق المتعمدة، ما كانت إلا ردا مباشرا على النظام الاستعماري الجائر.

ب- الانتفاضات والثورات:

إن سياسة الإفقار والظلم التي اتبعها المحتل ضد الشعب الجزائري، كانت هي الباعث الرئيسي والمباشر في شن ثورات ضد الاستعمار الفرنسي، وفي هذا الصدد سنعالج بعض ثورات والانتفاضات التي كانت كنتيجة حتمية للسياسة الاستيطانية التعسفية المطبقة في حق الشعب الجزائري، ونظرا لكثرتها وتعددها سنأخذ نموذجين حتى تتضح صورة مدى تمسك الشعب الجزائري بوطنيته، وحبه لأرضه، ومن هنا سلطنا ضوء دراستنا على ثورة أولاد سيدي الشيخ، وثورة المقراني باعتبارها من أعنف الثورات الجزائرية.

1/ ثورة أولاد سيدي الشيخ: 1864- 1884:

فرضت قبيلة أولاد سيدي الشيخ مقاومة عنيفة للدفاع عن جزء من أراضيها فما هي أسبابها؟ ومجرياتها؟ وكيف انعكست على الشعب الجزائري:

أسباب المقاومة:

تبنى الاحتلال الفرنسي كثيرا من الطرق في عملية بسط نفوذهم ،مستغلا السلطة التي كانت تتمتع بها أولاد سيدي الشيخ ليثبت نفسه بالجنوب، وبناءا على هذا قاموا بتعيين سليمان بن حمزة باشاغا بعد موت أبيه بوبكر[1]، بغية في استغلاله لتثبيت أقدامها بالمنطقة إلا أن شيخ هذه المنطقة ،أعلن الحرب وتمرد عليها، حيث تعود هذه المقاومة إلى عدة أسباب صارت من انطلاقها.

[1] سي سليمان بن حمزة خلف أبوه حمزة بن بوبكر من أولاد سيدي الشيخ الشراقة، الذي تم تعيينه على الجنوب الجزائري 1850 والذي توفي 15 أوت 1861 مسموما (انظر: مالك بخوص، **ثورة أولاد سيدي الشيخ**، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع ، وهران، الجزائر، 2007 ، ص 80.

- رفض الاحتلال الذي يمثل الجوهر كل المقاومات.

- ثقل الضرائب المفروضة على السكان بغرض تفقيرهم وتجريدهم من أملاكهم[1].

- سياسة فرنسا المبنية على مبدأ كسر وحدة الصفوف.

- محاولات فرنسا التي هدفت إلى زعزعت سلطة سيدي سليمان ووضع حد لنفوذه بالمنطقة، وفي ضوء كل هذه الظروف، وجه سيدي سليمان نداء لعائلته أكد أن الفرنسيين اللذين سمموا والده حمزة وأخاه بوبكر لن يتورعوا بالتأكيد على قتله، وأن الأهم يقتضي التحضير للمواجهة وبدء التحضيرات لإعلان الجهاد، ويبقى السبب المباشر للإهانة التي تعرض لها سي الفضيل وعدد من أفراد أسرة أولاد سيدي الشيخ في 29 جانفي 1864 بساحة البيض من طرف ضابط من مكتب العرب[2].

ب- مراحل المقاومة:

المرحلة الاولى: 1864- 1867: أعلن سي سليمان الجهاد بعد حصوله على موافقة شيوخ الزوايا فالتحق به عدد معتبر من الأنصار والخلفاء ففي 8 أفريل 1868 اندلعت المقاومة ضد معسكر للجيش الفرنسي على ربوة العوينة بوبكر شرق البيض، وهو ما قذف الاضطراب والرعب في صفوف الفرنسيين، حيث كان نصرا واقعا إيجابيا على القبائل خاصة بعد أن علمت بمقتل العديد من الجنرالات أمثال العقيد بودري والنقيب ايستار[3] ,

وبعد سقوط سي سليمان بن حمزة في ميدان الشرف [4] ،عين سي محمد من طرف أهله للقيادة وساعده نظرا لصغر سنه أعمامه سي الزبير وسي لعلى، وتعززت المقاومة في 17 أفريل بالتحالف مع قبيلة أولاد شعيب من دائرة بوغة، يقودها الأغا النعيمي من جديد مع

---

[1] الجيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962**،تر، قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطن للدراسات والبحث، الجزائر، 2010 ،ص50.

[2] عربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19**، دار المعرفة، بيروت، د ت، ص211.

[3] النقيب ايستار هو نقيب المكتب العربي بتيارت.

[4] عثمان سعدي، المرجع السابق ، ص149.

500 من الفرسان كانوا قد قاموا بهجوم مفاجئ على معسكر بالتجسس وجمع المعلومات وخلال هذا الهجوم تم تصفية الملازم احمد بن رويلة، إضافة إلى ضابطين اثنين والفارس شرقي[1]، ومن بين المعارك الأكثر شهرة التي قادها سيدي محمد بن حمزة كانت معركة ابن الخطاب في 1864/04/26 ضد الفيلق الجنيرال مارتينوا الذي كان متوجها إلى البيض في 1864/05/13 وقعت معركة ستينين بين سي محمد والجنرال ديليني، وهنا كانت خسارة لسي محمد مما لجأ للانسحاب نحو الجنوب، وفي 12 جويلية 1864 تم مهاجمة فرندة لمعاقبة الخونة الحليفة، وفي 30 سبتمبر1864 قام سي محمد بمهاجمة دورية الجنرال "جولفو" المتمركزة بعين البيضاء وكبدوها خسائر فادحة، وفي ظل هذه الانتصارات تأتي الخسارة على يد الجنرال " دوكولومب" نظرا لخبرته وأهمها معركة الشلالة في أفريل 1866.

المرحلة الثانية: 1867- 1881:

لم تقل الهزائم الأخيرة من عزائم أولاد سيدي الشيخ على مواصلة المقاومة، فقد تجمع المقاتلون في الجنوب وعلى الحدود الجزائرية المغربية من أجل معاودة المعارك وفقا لطريقة الهجوم والانسحاب، حيث تعتبر هذه المرحلة مخيفة بالنسبة إلى الجزائر[2]، فقد عرفتْ أزمات متتالية مثل المجاعة والأوبئة، وزاد غزو الجراد على ذلك، وكانت الخسائر في أواسط السكان غاية في الأهمية[3]، وعلى الرغم من ذلك إلا أن المقاومة تواصلت انطلاقا من الحدود وأن كانت أقل احتداما، وبعد وفاة سي محمد في أكتوبر 1868 خلفه سي قدور بن حمزة الذي نجح في توحيد صفوف أولاد سيدي الشيخ، وفي عهده وقعت معركة بأم دبداب قرب عين ماضي في فيفري 1869، وهنا كان الانتصار للعدو ومما تمكن من ضرب قبيلة حميان في 19 مارس 1869، وفي المقابل نظرا للوقائع والأحداث السائرة في فرنسا وأوروبا

[1] محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى العرب من أجل الاستقلال 1830- 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص33.

[2] محمد الشريف ولد الحسين، نفسه، ص34.

[3] مصطفى الخياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، تر، حضرية يوسفي، منشوراتANEP ،د ب، 2013، ص228.

خاصة بعد هزيمة فرنسا بروسيا عام 1870 سقوط النظام الإمبراطوري، وقيام الجمهورية الثالثة كان لها أثرا ايجابي في المقاومة، وشجعها على الاستمرار، ومن أشهر المعارك التي خاضتها المقاومة[1].

كانت معركة واد فوليلة في 1871/13/13[2]، ومعركة أفريل 1871 بماقورة التي سقط خلالها 200 مقاوم، وفي 23 ديسمبر انتهي الجنرال أوتماتت إلى اللحاق بسي قدور بن حمزة وأصابه في معركة ميكوب، إلا أن سي قدور لذ بالفرار رفقة عمه سي لعلى ويمكن اعتبار هذه المعركة كلمة ختام لمعركة أولاد سيدي الشيخ.

بعض نتائج المعركة: ترتب عن هذه الثورة عدة نتائج وحقائق يمكن إثباتها في النقاط التالية:

– تبرهن هذه الثورة عن رفض الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي ومقاومته بكل ما يملك من قوة حتى يخلص البلاد من هيمنته.

– تعرضت الثورة في مسيرتها إلى عدة مشاكل وصعوبات ككثرة الخلافات بين قادة الثورة مما جعلها ضعيفة وفاترة في بعض الأحيان وهذا ما يخدم صالح الاستعمار[3].

– واكبت هذه الثورة عدة ثورات جزائرية منها ثورة المقراني وثورة الشريف بوشوشة[4] إلا أن الجهود لم تتضافر لتتوحد في ثورة واحدة مادام هدفها واحد والعدو واحد والوطن واحد.

– إذا كانت هذه الثورة لم تحقق أهدافها فقد كانت صفحة خالدة في تاريخ المقاومة الوطنية لأنها حلقة مضيئة من سلسلة بطولات الشعب الجزائري، وأنها وضعت لبنات أساسية في صرح تشييد سادة البلاد لهذا فيجب إقرار الحقيقة التالية فإنها إن كانت لم تربح المعركة فقد

---

[1] إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص156.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2008، ص145.

[3] إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص158.

[4] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت، ص153.

ربحت الحرب لأن في الأخير قد تحقق ما كانت تصبو إليه هذه المعركة وهو الحرية والاستقلال والعهد لله[1].

- ثورة المقراني والشيخ الحداد وبومزراق 1871:

الثورة الكبيرة التي قادها المقراني والشيخ الحداد وبومزراق سنة 1871 وهي صفحة مشرفة طويلة بأحداثها في تاريخ المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، ولقد عمت هذه الثورة تقريب نصف البلاد من القل وعنابة، سوق أهراس شرقا إلى شرشال غربا والبحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا، وكانت جرجرة والحضنة وجبال البابور وسور الغزلان والتيطري من أهم الميادين التي جرت فيها كبريات المعارك والأحداث، وانظم حوالي 200 ألف ثائر وقدرت المعارك بـ 3110 بين معركة واشتباك[2]، والآن نتطرق إلى أهم أسباب التي دفعت هذه الثورة إلى القيام، وأهم مجرياتها وكيف انعكست على الشعب الجزائري.

أسباب الثورة: أن ثورة المقراني تعدد أسبابها فيمكن إيجازها فيما يلي:

- كانت الإمبراطورية الثانية تقوم بعملية تهجير واسعة للأوروبيين من فرنسا وأوروبا وصاحب هذه العملية مصادرة أملاك الجزائريين، وتمليكها للمهاجرين وهذا ما سبب حالة البؤس والشقاء للجزائريين، حيث كان الشيخ المقراني عرضة لهذه السياسة فتمت مصادرة أملاكه وتم إقامة أداة فرنسية فوق أرضه[3]، ومثالا على هذا عندما أصدر لامبير Lambert في 1871/03/25 أمرا يقضي بمصادرة أملاك المقراني[4].

---

[1] إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص159.

[2] بسام عسلي، **محمد المقراني وثورة 1871**، ط خ، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص70 .

[3]- محفوظ قداش، **انتفاضة 1871**، مجلة الأصالة، م2، ع2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2001، ص19.

[4] يحي بوعزيز، **ثورة الباشا محمد المقراني والشيخ الحداد 1871**، ط خ، دار المعرفة والنشر، الجزائر، 2009، ص109 .

– عدم قدرة المقراني على تسديد الديون التي اقترضها من بنك الجزائر بعد إجباره على الدفع، وكان هذا القرض[1] بعد المجاعات والأمراض 1866- 1869[2] التي أدت بموت العديد من الجزائريين، والعوض من مساعدتهم السلطات الاستعمارية لهم، بل قامت بجمعهم في محتشدات إلى جانب هذه المجاعات، سعت الكنيسة المسيحية إلى تمسيح اليتامى المسلمين مما زاد إلى حقد المقراني على السلطة الاستعمارية[3].

– كما ساعدت الظروف السيئة التي كانت تمر بها فرنسا على قيام هذه الثورة أي تزامن هذه الأخيرة مع إلغاء النظام الإمبراطوري بعد سقوط فرنسا في معركة بروسيا 1870 وإعلان نظام الحكم المدني[4]، وكذلك ساهم صدور قرار كريمو 1870/10/14 في قيام هذه الثورة لأن بموجب هذا القرار سيكون هناك تسلط الجزائريين على اليهود، وبهذا الخصوص يقول المقراني: "أفضل أن يحكمني رجل سيف استخدم القوة ضدي وقهرني على أن يحكمني هذا اليهودي[5]"، وأمام هذه الأحداث قام المقراني بطلب الاستقالة من منصبه الباشاغا فرفض هذا الطلب من طرف السلطات المحتلة، إلا بشرط قبول المقراني، وهو التعهد لها أنها سيبقى مسؤولا عما يحدث في منطقته على الرغم من استقالته، وهذا ما زاد من حدة غضبه وإعلان المقاومة[6].

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورة المقراني والشيخ الحداد**، مجلة الأصالة ، ع 2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011، ص31.

[2] بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج2، تح، يحي بوعزيز، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص263.

[3] بطاش علي، **لمحة من تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871**، ط2، دار الأمل، الجزائر، د ت، ص132.

[4] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص167.

[5] احمد سميح حسن إسماعيل، **الاستيطان اليهودي في الجزائر 1919- 1967**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص31.

[6] زيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص23.

- **انطلاقة الثورة ومراحلها:** انطلقت ثورة المقراني رسميا في 1871/03/16[1]، ويمكن تقسيم مراحل هذه الثورة إلى مرحلتين أساسيتين هما:

ا/ **مرحلة الإعداد والتنظيم:** بعد تقديم الباشاغا لمحمد المقراني استقالته من منصب الباشا أغوية يوم 1871/03/09 أعلن رسميا عن الانطلاق في الثورة، فأخذ المقراني يخطط ويشكل مجموعة من رجاله تقوم بإدارة المنطقة وجمع الضرائب.

ب/ مرحلة العمل العسكري: ابتداءا من 1871/03/16 قام المقراني[2] بمحاصرة برج بوعريريج إلا أن قوات العدو تمكنت من فك الحصار في 1871/03/26 وفي 1871/04/12، دارت معركة كبيرة بين الطرفين قرب جبل تفرطست وفي معركة أخرى في 1871/05/05 واجهت فيها قوات المقراني قوات التروملي، والذي كان يحكم سور الغزلان وفي ظل هذه المجريات استشهد المقراني مع ثلاثة من رفقائه مع جنود الزواف فواصل الجهاد بعده الشيخ الحداد[3] استطاع أن يكون جيشا يتكون من 120 ألف، بينما جيش المقراني لم يتجاوز 25 ألف مجاهد، خاض معارك طاحنة لم يتمكن من جمع السلام اللازم لخوض معارك تمكن الجنرال لالمان الفرنسي في 1871/06/24 من حرق منازل وتشتيت القبائل واعتقال محمد أمزيان الحداد وأرسله إلى بجاية بقرية بارال، وكان استسلام الحداد قوة في إثارة أحمد بومزراق[4] ثار ضد القوات المحتلة في سور الغزلان حاول خلق انسجام بينهم

---

[1] حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر بين 1871- 1895**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص16.

[2] ولد بين 1810- 1820 بمنطقة مجانة ببرج بوعريريج من أسرة ذات مكانة سياسية بارزة عينته السلطات المحتلة باشاغا على مجانة 1853 توفي مغدورا في 1871 (انظر أسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسك، الجزائر، 2007، ص167).

[3] محمد أمزيان بن علي ابن حداد ولد في قرية صدوق الأعلى سنة 1790 وتوفي في 19أفريل 1873 ودفن بقسنطينة (انظر عمار طالبي، **الشيخ بن الحداد الصوفي الثائر**، مجلة الأصالة، ع2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2013، ص31.

[4] أخ المقراني قاد عدة معارك ضد العدو وتم انسحابه في 1871/10/08 نفي إلى كاليدونيا الجديدة 30 سنة بعد أن وافته المنية هناك (انظر لويس رين، **تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر**، تر، مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص23).

وبين الرحمانيين لكنه لم يوفق ففي 1871/10/08 خاض بومزراق معركة ضد قوات الجنرال سوسي بجوار قلعة بني حماد ببجاية، انتهت بهزيمته والاستيلاء على زمالته[1] متجها نحو الصحراء وهنا تم إنهاء الثورة.

نتـــائج الثورة:

على الرغم من أن هذه الثورة كان هدفها وطني ألا وهو استعادة سيادة الجزائر والقضاء على الوجود الأجنبي، وجسدت ذلك عن الجهاد بأعز ما يملكون إلا أن نتائجها كانت وخيمة على الشعب الجزائري ونذكر منها:

- استشهاد زعيمها العسكري المقراني 1871[2] نتيجة خيانة بعض القبائل والأخوان مع السلطات الاستعمارية من أجل الحصول على امتيازات وألقاب، ونذكر على سبيل المثال الأغا بوزيد الذي مثل عقبة للثورة في منطقة سور الغزلان ودليل ذلك الرسالة التي وجهها إلى حاكم سور الغزلان يوم 1871/12/27 يقترح فيها مؤامرة ضد المقراني بقوله: " وبعد تراني نبين لك ما خطر ببالي أنا نريد أن نجعل مكيدة للمنافقين بمشورتكم نعم قد طلع مرارا هذا المفسدين على قلوبنا وتشوشت عموم الناس على غير فائدة أولاد الحرام استهانوا الحكم ويريدون دحضه"[3] .

- إصدار أحكام جماعية على حوالي 600 ألف شخص بالإعدام والسجن[4] .

- فرض غرامات مالية باهضة قدرت بـ 27 مليون ونصف فرنك[5].

---

[1] مولود قايد، **ثورة سنة 1871 ونتائجها**، مجلة الأصالة، ع 23، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2011، ص51.

[2] احمد توفيق مدني، **الجزائر**، ط2، دار الكتاب، جزائر، 1963.

[3] محمد دادة، **دور السياسة الاستعمارية في أضعاف المقاومة الجزائرية**، مجلة العصور الجديدة، ع1، وهران، الجزائر، ص127.

[4] عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830- 1962** د.م.ج، جزائر، 2010، ص ص 288-287.

[5] إبراهيم مياسي، **لمحات من جهات الشعب الجزائري**، د.م.ج، الجزائر، 2007، ص ص 153-154.

– مصادرة 611 ألف هـ من أراضي الثوار بالإضافة إلى مصادرة أملاك المقراني وعائلته وحتى أملاك الشيخ الحداد على الرغم من فقرهم وكانت كل هذه المصادرات في صالح الكولون بحصوله على مساحات وأراضي أخرى [1].

على الرغم من محاولات هؤلاء الثوار بتسخير كل قواهم في القضاء على تعسفات العدو وبالتالي استعادت السيادة الوطنية إلا أنهم فشلوا نظرا لقوة اختلال التوازن بين قوات العدو وقوات الثوار ضف إلى انتهاجه لسياسة فرق تسد ساهمت هذه النقاط في إضعاف المقاومة وتخفيف حدتها.

لم تكن ردود الشعب الجزائري صدفة أو ذريعة فما هي إلا كنتيجة حتمية للسياسة الفرنسية الاستيطانية الاستبدادية المطبقة في حقه، حيث دلت هذه الردود على مدى حب الشعب الجزائري لأرضه ووطنه ومبادئه وديانته وعلى الرغم من فشل هذه الردود سواء السلمية التي شهدت رفض، من السلطات أو الثورة التي شهدت إخماد وقمعا من طرف المحتل والجيوش الفرنسية، وتعود حيثيات هذا الإخماد إلى كثرة الثورات تتاليها إلا أنها لم تتوحد على الرغم من اتفاقها على هدف واحد، هو جلاء القوات الاستعمارية من البلاد واستقلالها.

[1] جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر**، د.م.ج، الجزائر، 2009، ص 153 .

خاتمة

نستخلص من خلال هذه الدارسة والتي تناولت السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870 عدة نتائج انعكست بالدرجة الأولى على الفرد الجزائري وعموما فإن نتائج الدراسة يمكن حصرها في عدة نقاط تمثلت على النحو التالي:

إن الاستعمار الفرنسي بالجزائر كان استعمار استغلاليا واستيطانيا، عنصريا وبناء على هذا انتهجت إدارة الاحتلال سياسة التهجير والاستيطان كبنية قاعدية في تثبيت أقدامها بالجزائر، وذلك من خلال فتح باب الهجرة لكافة البلدان الأوروبية نحو الجرائر، ولم تكن هذه الهجرات بشكل عشوائي، وإنما وفق إجراءات تنظيمية اتبعتها السلطات الفرنسية في تشجع عملية الهجرة وتطورها بالجزائر، انطلاقا من تنظيم رحلات السفر وفق مناشير قانونية وكذلك تقديم تسهيلات وامتيازات للمستوطنين، سواء من خلال توطينهم بإقامة مراكز وقوى استيطانية خاصة بهم في جميع أنحاء البلاد، وطبعا تقام هذه المراكز بعد عملية سلب ونهب الأراضي الجزائرية، سواء بالقوة أو عن طريق سن مراسيم وتشريعات قانونية أو إقامة مشاريع رأسمالية قادتها الشركات الرأسمالية، مثل شركة جنيف التي تعهدت بإنشاء العديد من القوى الاستيطانية، وكذلك برز في هذه المشاريع أشخاص أطلق عليهم الرأسماليون اللذين تحصلوا على أراضي في إطار التنازلات المجانية، وهذا بهدف توسيع رؤوس أموالهم والاستثمار بالجزائر على حساب الأهالي، وفي كل هذه الظروف والتسهيلات ساهمت في تحويل الكولون إلى سادة في أرض الجزائر بعد ما كانوا مشاغبين ومتشردين في بلدانهم، كما أدت هذه الإغراءات المقدمة لهم إلى تنوع في جنسيات المستوطنين بالجزائر (ألمان، أسبان سويسريين...) وبالتالي تنوع أنشطتهم ولاسيما في الميدان الاقتصادي بجميع قطاعاته (زراعة ،صناعة ،تجارة ،خدمات وموصلات)، وبهذا يتم تحويل الجزائر إلى سوق أوروبية وتمكين الكولون من احتلال مكانه مرموقة في الوسط الأوروبي من خلال تكثيف مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.

وكمرحلة ثانية من هذا السلم الاستيطاني نجد إدارة الاحتلال اتبعت إبان هذه الفترة 1852-1870 نظام مراسيم وتشريعات عقارية، سمحت لها بإخضاع الشعب الجزائري

وتجريده من أرضه وتحويل ملكيتها إلى يد المستوطنين، وهذا ما تم طرحه في قانون سيناتوس كونسلت الصادر في 22 أفريل 1863 والذي يعرف بقانون الملكية، والذي على ضوءه، تم تفكيك البنية الاجتماعية من خلال تقسيم المجتمع الجزائري إلى دواوير حتى يسهل عليها مراقبتها، وكذلك نتج عنه اختلال وهدم للبنية الاقتصادية، ويبرز هذا انطلاقا من السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي، وبالتالي القضاء على الإنتاج المحلي الجزائري وعلى الرغم من النتائج الوخيمة التي أفرزها هذا القانون في حق الشعب الجزائري إلا أن الكولون رفضه، لأنه كان يرى أنه هناك انتهاك لحقوقهم، وعرقلة لهم في توسعهم وسط نفوذهم، فطالبوا بإصدار أمر بقضي توقيف العمل به، وفعلا هذا ما تجسد في المرسوم الصادر في 1870/12/19.

كانت انعكاسات هذه السياسة الاستيطانية على المجتمع الجزائري وخيمة في جميع المجالات، ولاسيما الميدان الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الاحتلال، عملت على نهب وسلب واغتصاب الأراضي الجزائرية، وجعل الجزائر بلاد أوروبية للاستغلال الاقتصادي بالنسبة للميدان الاجتماعي، عملت على جعل الجزائر مركزا لتحويل الفائض السكاني الأوروبي، وكذلك كنتيجة حتمية لهذه السياسة ظهرت الهجرة الجزائرية إلى خارج الوطن سواء إلى الوطن العربي أو إلى أوروبا أو البلاد الإفريقية.

مقابل هذه النتائج برزت ردود فعل جزائرية ذات حدين، السلمية والعنيفة، فتمحور النوع الأول في العرائض والاحتجاجات بنوعيها الفردية والجماعية، أما النوع الثاني فتجلى في الأعمال التخريبية التي قام بها الشعب الجزائري مثل: القيام بحرق أراضي الكولون ضف إلى هذا قيام ثورات شعبية مثل: ثروة أولاد سيدي الشيخ 1864، ثورة المقراني1871، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، بسبب قوة العدو من حيث العتاد والعدة، وكذلك عدم توحد صفوف المقاومات الشعبة وعلى الرغم من توحيد هدفها، ألا وهو استقلال الجزائر واستعادة سيادتها، وهكذا واصلت سلطات الاحتلال سياستها الاستيطانية إلى غاية 1962.

قائمة الملاحق

الملحق الأول: نموذج قرار إنشاء مركز استيطاني[1]

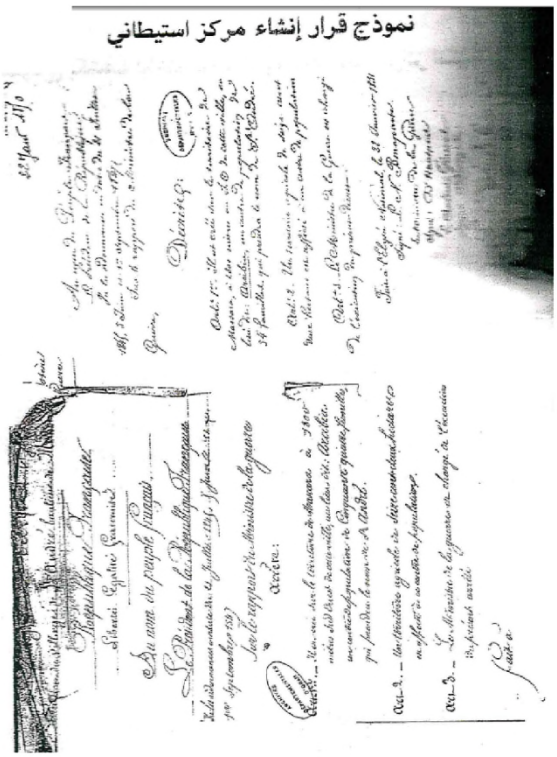

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج 1، المرجع السابق، ص 55.

الملحق الثاني: إعلان خاص بالهجرة والاستيطان في الجزائر[1]

إعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر

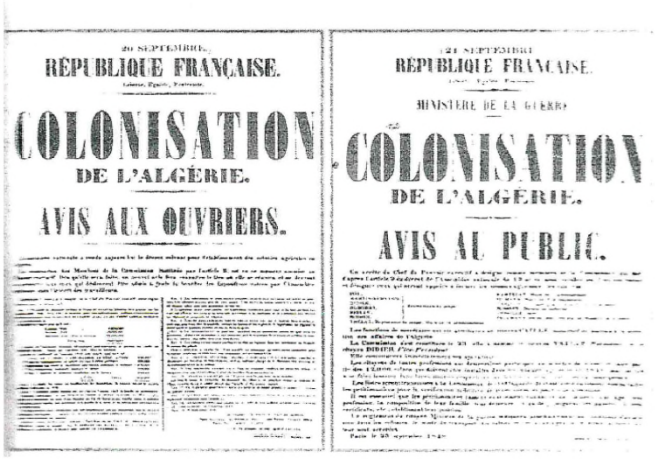

20 SEPTEMBRE.
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.
COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.
AVIS AUX OUVRIERS.

21 SEPTEMBRE
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.
MINISTÈRE DE LA GUERRE
COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.
AVIS AU PUBLIC.

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج 1، المرجع السابق، ص 142.

الملحق الثالث: الأجناس الموجودة في مدنية بلعباس 1859[1]

الجنسيات	سنة 1859	الجنسيات	سنة 1859
فرنسي	2175	عربي	102
اسباني	2046	بلجيكي	46
يهودي	319	بولوني	19
ألماني	168	مالطي	13
إفريقي	48	سويسري	06
ايطالي	147	روسي	02

[1] محمد مجاود ، المرجع السابق ، ص 183.

الملحق الرابع: المراكز الاستيطانية الناشئة من 1851 -1857[1] بعمالة وهران

اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
عين تموشنت	26 ديسمبر 1851	أسكن بها 228 مهاجر أوروبي استفادوا من 1159 هـ
التجمع السكني لبورتيعة	23 أفريل 1853	لاستقبال 11 عائلة أوروبية استفادت من 515هـ
عين كبال (وهران)	22 ديسمبر 1855	لاستقبال 68 عائلة أوروبية استفادت من 3.113هـ
العامرية	15 جانفي 1856	لاستقبال 70 عائلة أوروبية استفادت من 3.684هـ
غليزان	24 جانفي 1857	لإنشاء مركز استيطاني ضمن مساحة تقدر بـ .4 ألاف هـ

[1] عدة بن داهة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج 1، المرجع السابق، ص437.

الملحق الخامس: الجدول التالي يوضح تطور مساحات المزروعة قطنا في الجزائر من سنة 1853 إلى 1858[1]

السنة	العمالة	المساحة بالهكتار
1853	الجزائر	245 هـ
	وهران	188.50 هـ
	قسنطينة	139هـ
1857	الجزائر	75هـ
	وهران	902.92هـ
	قسنطينة	522.9هـ
1858	الجزائر	8078هـ
	وهران	1.082.78هـ
	قسنطينة	814.94هـ

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج1 ، المرجع السابق، ص215.

ملحق السادس: قائمة القبائل الخاضعة للقرار المشيخي 1863 بإقليم وهران[1]

الدائرة	القبائل
سيدي بلعباس	أولاد براهيم
مستغانم	أولاد معالف، غوفيرات، أولاد قافة ، اولاد سيدي عبد الله ، شرفة العمادية ، أولاد بوكامل الشلافة الجبالة المكاملية
وهران	العزابة
معسكر	أولاد سعيد، أولاد سيدي دخو، الفراقيف
تلمسان	أولاد ميمون ، بني وزان ، أولاد علا

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**، ج 1، المرجع السابق، ص 350

الملحق السابع: الأقاليم التي مسها القرار المشيخي في إقليم وهران انطلاقا من مرسوم 22 مارس 1865[1].

الدائرة	القبائل
وهران	الزمالة، الدواوير، التحاليب
مستغانم	عكرمة العزازبة
زمورة	الحرارفة، أولاد سويد، الحساسمة، بني درقون
عمي موسى	أولاد العباس، أولاد بوايقني، أولاد علي، مريوة
الضاية	أولاد سيدي خليفة
الجعافرة	الجعافرة، أولاد بني جعفر، الجعافرة التوامة، المحامد
معسكر	عتبة الجبالة، بني ناير، بني غدو، القلعة
تيارت	بني مدين، أولاد الشريف الشراقة، أولاد شريف الغاية، أولاد مسعود
سعيدة	بني منيارين الفواقة، بني منيارين التحاتة، أولاد خالد الغرابة، ذوي ثابت
تلمسان	بني ورتيد
الغزوات	سواحلية التحاتة، السواحلية الفواقة، ندرومة، زاوية إعيراث
مغنية	بني واسين، أولاد سيدي مجاهد، جويدات، زمارة
سبدو	أولاد أورياخ، بني هديل، العزايل، القط

[1] عدة بن داهة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، ج1 ، المرجع السابق، ص 351.

الملحق الثامن: مضمون الرسالة الموجهة إلى بيليسي 06 فيفري 1863[1]

من رسالة نابليون الثالث الى سعادة المريشال ، دوق مالاكوف ، ووال الجزائر العام بتاريخ 6 فيفري 1863 .

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، ولو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة بين من بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن اقساما بين الدوائر حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تأليف قلوب العرب واصلاح نفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغلال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتغوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح امر الفلاحة ونشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص-ص 161-162..

الحراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ، وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم • ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شأن الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا ••• (1)

الملحق التاسع: مقتطف من رسالة نابوليون الثالث إلى ماكماهون بتاريخ 20 جوان 1865[1]

مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة الى ماكماهون
بتـــاريخ 20–6–1865

تحتضن الجزائر : 2.580.000 اهلي
و 200.000 أوروبي — 112.000 فرنسي
و 76.000 من الجيش — 80.000 اجنبي

فهي حينئذ مملـــكة عربية ، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ، ومعسكر فرنسي ، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة . ان تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان ، وان التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ، فعلينا اذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة ازاءهم ، والعمل على اسعادهم أكثر ؛ وتنمية التربية ومكارم الأخلاق لديهم . وهل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذا الاتجاه ؟ من المسموح للانسان أن يشك في هذا ، ذلك أن المصالح المختلفة من أجل تدعيم احتلالنا كانت مسيرة من العاصمة ، وهذا الى غاية سنة 1861 وأن أنواع الادارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة .

ينقسم السكان العرب الى قبائل ، على رأسها عائلات ذات نفوذ ، لكننا افلسناها وجردناها من اعتباراتها ، كما حاولنا تفكيك القبائل ، والاخلال بالقضاء الاسلامي ، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل ، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني .

لقد طرد السكان من أراضيهم (وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك اتجاههم) ؛ واضطـــروا الى اكتـــراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أبعدوا من السهول ، فالتجأوا الى الجبال حيث منعتهم ادرة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم .

أما أراضي العزل (وهي جزء من ملكية الدولة) كان العرب على الدوام يستأجرونها ، فتكترى بالمزايدة . وأن نقصا في الأراضي عند

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق**، المرجع السابق، ص–ص 163–164.

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد تفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم •

وأما الضريبة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفى الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، فى الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع •

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تتأسس الملكية الخاصة ••

••• وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا • يتمثل الأول فى تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، فى حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة مَن العواصم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة فى هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض •

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق من غير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني •

الملحق العاشر: شهادة تسليم أراضي لامبيز إلى مصلحة الاستيطان بتاريخ 30 أكتوبر و05 نوفمبر 1862[1]

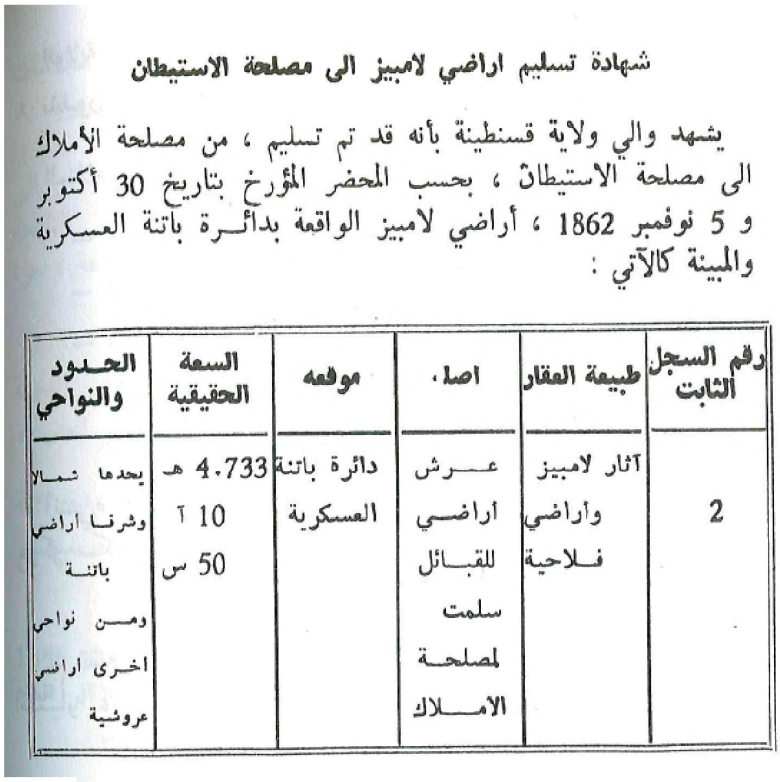

شهادة تسليم اراضي لامبيز الى مصلحة الاستيطان

يشهد والي ولاية قسنطينة بأنه قد تم تسليم ، من مصلحة الأملاك الى مصلحة الاستيطان ، بحسب المحضر المؤرخ بتاريخ 30 أكتوبر و 5 نوفمبر 1862 ، أراضي لامبيز الواقعة بدائـرة باتنة العسكرية والمبينة كالآتي :

رقم السجل الثابت	طبيعة العقار	اصل	موقعه	السعة الحقيقية	الحدود والنواحي
2	آثار لامبيز وأراضي فلاحية	عرش اراضي للقبائل سلمت لمصلحة الأملاك	دائرة باتنة العسكرية	4.733 هـ 10 آ 50 س	يحدها شمالا وشرقا اراضي باتنة ومن نواحي اخرى اراضي عروشية

قسنطينة 6 افريل 1862

الوالي

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق**، المرجع السابق، ص 160.

قائمة المصادر

والمراجع

1-المصادر:

أ- باللغة العربية:

1 . هاينريش مالستان فون، ثلاث سنوات في غرب شمال إفريقيا، الجزء الأول، المجلد الثالث، ترجمة وتقديم، أبو العيد دودو، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

2 . دي طوكفيل ألكسي، نصوص من الجزائر في فلسفة التاريخ، ترجمة، إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

3. بيليسي، حوليات جزائرية، المجاد الثاني، ترجمة، بن تركي نصيرة، الأصالة، الجزائر، 2013.

4 . محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1973.

5. حربي محمد, الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، الجزائر، 1994.

6 . حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعليق وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7 . المزاري بن عودة، طلوع سعد سعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، تحقيق، يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1990.

8 . رين لويس، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، ترجمة، مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007.

9 . مدني أحمد توفيق، الجزائر، الطبعة الثانية، دار الكتاب، الجزائر، .1963

10 . مدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، دون تاريخ.

11. الراشدي ابن سحنون، الثغر الجماني في اتسام الثغر الوهراني، تحقيق، المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، الجزائر، 1773هـ.

12 . سارتر جون بول، عارنا في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، الجزائر، بدون تاريخ.

13 . الميلي محمد مبارك، شريط عبد الله، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

14 . مسيبيروا فرنسوا، سانت أورنوا أو الشرف الضائع، ترجمة، حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر 2009.

المراجع:

باللغة العربية:

1. ابن أشنهوا عبد اللطيف، تكون التخلق في الجزائر، ترجمة، نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

2. أبو جزر أحمد شقيف، مواقف وأسرار الجزائر، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

3. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، الجزء الأول، ترجمة حاج مسعود وأخرون، دار الرائد، الجزائر ، 2007.

4. إسماعيل أحمد حسن سميح، الاستيطان اليهودي في الجزائر 1919-1967، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

5. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة، حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

6. بخوص مالك، ثورة أولاد الشيخ، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

7. بطاش علي، لمحة من تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، الطبعة الثانية دار الأمل، الجزائر، دون تاريخ.

8. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية 1839- 1871، منشورات دار دحلب، الجزائر، 1979.

9. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1889، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

10. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر بين 1851-1914، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني، (عمالة وهران)، دار سنحاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.

11. بن إبراهيم الطيب، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004.

12. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، الجزء الأول، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

13. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830- 1962، الجزء الثاني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

14. بهلول حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.

15. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2008.

16. بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2008.

17. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب الإسلامي، دار الحكمة، الجزائر 2010 .

18. بوعزيز يحي، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ.

19. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دون تاريخ.

20. بوعزيز يحي، ثورة الباشا محمد المقراني والشيخ الحداد 1871، طبعة خاصة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

21. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

22. بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال وثائق، طبعة خاصة، دار البصائر، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

23. تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2007.

24. التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة الكويت، 1983 .

25. تواب أحمد سعيد، تاريخ أوروبا المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.

26. الجلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، الجزء الخامس، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

27. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصر ،الغزو وبداية الاستعمار1827–1871 المجلد الأول، ترجمة، المعهد العالي للترجمة، الطبعة الأولى، شركة الأمة، الجزائر 2008.

28. حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1830-1847، الجزء الأول الطبعة الثالثة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008.

29. حماميد حسيبة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

30. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، منشورات تالة، الجزائر، 2007.

31. خرشي جمال، الاستعمار والسياسة الاستيعاب في الجزائر، 1830- 1962، ترجمة، مصطفى ماضي، القصبة، الجزائر، 2009.

32. خطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

33. خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

34. الخياطي مصطفى، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، ترجمة، حضرية يوسفي، منشورات ANEP ، دون بلد، 2013.

35. دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830- 1855، مطابع الشركة الوطنية، الجزائر، 1975.

36. رمزي زكي، المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية، الجديدة، عالم المعرفة، الكويت، 1984.

37. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية)، 1831- 1939، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2009.

38. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

39. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.

40. سعد الله أبو قاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

41. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 .

42. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

43. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السابع، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998 .

44. سعد الله أبو قاسم، خلاصة تاريخ الجزائر، 1830-1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007.

45. سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007.

46. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة لطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

47. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

48. سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطوراتها، ترجمة، محمد الصغير حياتي، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

49. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، الجزائر، 2012.

50. شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر، أثناء الحكم العسكري، 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

51. صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، ترجمة، قندوز عباد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2010.

52. طلاس مصطفى، الثورة الجزائرية، تقديم، بسام عسلي، طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 1948.

53. عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1987.

54. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960، ترجمة، عبد الله جوزيف، الطبعة الثانية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983.

55. عسلي بسام، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي 1830-1833، دار النقايش، بيروت، لبنان، 1980.

56. عسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، 2010.

57. علمي سعيد، الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، الجزء الأول، ترجمة، نسرين والي ومحمد رضا بوخالفة، تمهيد، عبد الجليل التميمي، دار الكتاب، دون بلد، 2013.

58. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

59. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

60. عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة، 1838-1859، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

61. عميراوي أحميدة، أثر السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007.

62. عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1910، دار الهدى، الجزائر، 2009.

63. عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 2009.

64. غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007.

65. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة، أبو بكر رحال، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2008 .

66. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، في ضوء شرق البلاد 1844- 1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

67. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

68. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر التوزيع، الجزائر، دون تاريخ .

69. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

70. قاصري محمد سعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، دار الإرشاد، الجزائر، دون تاريخ.

71. قداش محفوظ، جزائر جزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة، محمد المعراجي، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

72. قدورة زهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، دون تاريخ.

73. قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

74. القوزي محمد علي، دراسات في التاريخ الجزائر المعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999.

75. كاتب كمال، أوروبيون أهالي يهود بالجزائر 1830-1962، حقائق سكان، ترجمة، رمضان زبدي، طبعة خاصة، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

76. لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

77. محياوي رحيم، دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، عنابة، الجزائر، 2008 .

78. مسدور فارس، الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستدرار، سعد دحلب، البليدة، بدون تاريخ.

79. مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر مردود الفعل الوطني، 1830- 1962، منشورات سيدي نايل، الجزائر، دون تاريخ.

80. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، لبنان، دون تاريخ.

81. مهساس أحمد، الحقائق الاستعمار والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

82. مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

83. مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

84. مياسي ابراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

85. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

86. ولد الحسين محمد شريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

87. ولد خليفة محمد العربي، المحنة الكبرى، مدخل لدراسة عن معاناة شعبنا ومقاومة البطولية نصوص مختارة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

88. يحي جلال، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، سيطرة أوروبا على العالم، الجزء الرابع، مكتب الجامع الحديث، مصر، دون تاريخ.

89. يحي جلال، المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم استعمار، الجزء الثالث، دار الهومة العربية، لبنان، 1981.

90. يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830- 1962، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الجزائر، 1954.

ب _ المراجع باللغة الفرنسية:

1. Addi Lahouari.De l'Algérie prescoloniale a l'Algérie coloniale entre prese nationale du levre alger 1985.
2. Ageron Charles Robert. les algériens musulmans et la France, t1 paris, puf, 1968.

3. Benachenou Abdellatif.Regimes des terres de structure agraires au maghreb, edition populaire de l'armée, avrile, 1970.
4. Buzet L'ablè.Histoire des désastres de l'Algérie 1866-1867-1868, Alger, 1868.
5. Julien Ch a, Histoire de l'Algérie contemporaine, paris, puf, tom 2, 1979.
6. kaddache Mehfoud et Sari Djelali, L'algerie dans l'histoire tos, alger, o.p.u, 1989.
7. Megherabi Abdelghani, La paysanneriee Algerienne face a la colonisation, entre prise nationale de levre alger, 1979.

المقالات:

1- بحوش عمار، الأرض والهجرة، مجلة الأصالة، العدد الأول، الجزائر، 1992.

2- بن داهة عدة، الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر 1830-1900، مجلة المواقف، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 2009.

3- بوعزيز يحي، ثورة المقراني والشيخ الحداد، مجلة الأصالة، العدد الثاني، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011.

4- بوعزيز يحي، سياسة نابليون اتجاه الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 50، الجزائر، مارس- أفريل 1979.

5- دادة محمد، دور سياسة الاستعمار في إضعاف المقاومة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، العدد الأول، الجزائر، دون تاريخ.

6- دودو أبو العيد، المؤرخون الألمان والجزائر، مجلة الأصالة، العدد 14- 15، الجزائر، 1973.

7- سليماني أحمد حسن، نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871، مجلة المصادر، العدد السادس، الجزائر، 2002.

8- طالبي محمد، الشيخ بن حداد الصوفي الثائر، مجلة الأصالة، العدد الثاني، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011.

9- غالم محمد، من أرشيف إدارة الاستعمار في الجزائر، الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية، مجلة إنسانيات الجزائر، العدد 12، الجزائر، 2000.

10-قداش محفوظ، انتفاضة 1871، مجلة الأصالة، العدد الثاني، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011.

11-لونيسي إبراهيم، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة العصور، العدد السادس والسابع، جوان- ديسمبر 2005.

12-مولود قايد، ثورة سنة 1871 ونتائجها، مجلة الأصالة، العدد 23، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011.

13-مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، العدد الخامس، الجزائر، 2010.

جـ-الملتقيات .

1- بلعيدوني جمال، (السياسة العقارية إبان الاحتلال)، (ضمن الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2- بلقاسمي بوعلام، (مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

3- بن داود نصر الدين، (مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4- بن داهة عدة، (الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية إبان احتلال 1830-1962)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5- بوجلة عبد المجيد، (مصادرة الأرض وحركة الاستيطان، دراسة في الفكر الماريشال بيجو)، (ضمن أعمال الملتقى الوطنى الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6- دهاش الصادق، (الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن التاسع عشر)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

7- مجاود محمد، (الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن التاسع عشر) (ضمن ملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

8- شيتور جلول، (العقار إبان الاحتلال، دراسة قانونية)، (ضمن الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

9- قنون حياة، (الجالية الاسبانية في السياسة العقارية الفرنسية بالغرب الجزائري 1830-1900)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

10- لونيسي إبراهيم، (الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

11- ملاخسو الطاهر، (نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية 1830-1962)، (ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

د- الرسائل الجامعية.

أ -أطروحة الدكتوراه

1- بن جابوا أحمد، المهاجرون الجزائريون ونشاطاتهم في تونس 1830- 1954، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

2- التلمساني بن يوسف،التوسع الفرنسي في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

3- حسيني عائشة، الاستيطان الأوروبي في سهل متيجة، (أطروحة دكتوراه)، قسم تاريخ الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

4- حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013- 2014.

5- مزيان سعيد، السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، (أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الجزائر، 2008-2009.

مذكرات الماجستير:

1- بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870 (شهادة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014.

مذكرات الماستر:

1- معزوزي رشا، هجرة المعمرين الأوروبيين غير الفرنسيين إلى الجزائر مابين 1830-1870، (ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015- 2016.

فهرس الموضوعات

البسملة

الإهـداء

شكر وتقديـر.

قائمة المختصرات.

مقدمة.....أ

المدخل: السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر 1830-1852 6

الفصل الأول: الاستيطان الأوروبي ومشاريع فرنسا

أولا: الهجرات الأوروبية وبناء المراكز الاستيطانية 23

1-1 أنواع الهجرات الاستيطانية.....23

2-1 بناء المراكز الاستيطانية.....29

3-1 الأنشطة التي مارسها المستوطنون بالجزائر 31

ثانيا: المشاريع الفرنسية الاستيطانية في إطار التنازلات المجانية 35

2-1 الشركات الرأسمالية.....35

2-2 الرأسماليون.....37

الفصل الثاني: السياسة التشريعية العقارية 1852 – 1870

أولا: نظام المراسيم والتشريعات باستثناء سيناتوسكونسلت 1863 40

1-1 المراسيم والتشريعات الصادرة إبان حكم راندون 1852-1858 40

2-1 المراسيم والتشريعات الصادرة إبان وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860 ..43

3-1 المراسيم والتشريعات الصادرة إبان حكم بيليسي 1860-1864 45

4-1 المراسيم والتشريعات الصادرة إبان حكم ماكماهون 1864-1870 46

ثانيا: قانون سيناتوسكونسلت 22 أفريل 1863 48

2-1 ظروف صدوره.....48

2-2 مضمونه وأهدافه 51

2-3 إجراءات تنفيذ هذا المرسوم 54
2-4 نتائجه وموقف منه 58

الفصل الثالث: الآثار سياسة الاستيطان على الجزائريين وردود فعلهم.

أولا: انعكاسات سياسة الاستيطان على الجزائريين 63
1-1 انعكاسات اقتصادية 63
1-2 انعكاسات اجتماعية 65
1-3 هجرة الجزائريين 69
ثانيا:ردود فعل الجزائريين 70
2-1 ردود فعل سلمية.....70
2-2 ردود فعل عنيفة 74
خاتمـة 86
قائمة الملاحق.....89
قائمة المصادر والمراجع.....102
فهرس الموضوعات